الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية: الحقوق و العلوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية.

أثر العامل الإيديولوجي على صنع السياسة العامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة وتنمية.

إعـداد الطالبة :

– بلمليانـي هجيرة.

تحت إشراف الأستاذ:

– د. جمال زيدان

أعضاء لجنة المناقشة:

– أ.موكيل عبد السلام.....رئيسا.

– د. جمال زيدان.....مشرفا ومقررا.

– أ.بعوني أحمد .....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 1435-1436 هـ/ 2015-2016م.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى على لسان سيدنا سليمان عليه السلام

﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

سورة النمل الآية رقم 19

دعاء

اللهم لك الحمد، ولك الأمر من قبل ومن بعد، أسألك اللهم

بأعظم أسمائك وأحبها إليك، وأرضاها لنفسك أن تفتح على علماء الأمة

الإسلامية، بعلوم ترفع بها شأنها، واجعل فيها لأمتنا العزة والظفر على سائر

الأمم أبدا الدهر، وافتح اللهم على الناس بعلوم يكون فيها حجة وبينة وبرهان،

على عظمة دينك الذي ارتضيته لنا

اللهم آمين

مقدمة

لقد اتسمت المجتمعات الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، بسمة بارزة وهي زيادة دور الدولة واتساع تدخلها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بحسب ما ورجت له كل من المدرسة الاشتراكية والمدرسة الرأسمالية النيوكلاسكية، بالإضافة إلى استقلال العديد من الدول التي كانت تحت وطأة دول استعمارية لسنوات عديدة، ومن بين هذه الدول المستقلة حديثا الجزائر في إطار ما يعرف بدول العالم الثالث، هذه الدول الح ديثة حاولت بناء نظمها السياسية وذلك باختيارها لإيديولوجيتها التي سيتم على أساسها بناء معالمها أي الدولة الجديدة، وتحد د من خلالها التوجه الاقتصادي لها، وإن صح التعبير تحديد انتمائها لأحد القطبين البارزين سواء الاشتراكي أو القطب الليبرالي، الأمر الذي جعل هذه الدول تباشر جملة من السياسات العامة سعيا منها التحقيق تحسن في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية في إطار ما يسمى بالإستراتيجيات التنمية الوطنية الشامل، وأصبحت بذلك الحكومات الم تعاقبة تقدم سياسات عامة إما متشا بهة أو متباينة، مما انعكس مبدئيا على اعتبار السياسة العامة ت عبيرا عن إختيارت النخبة الحاكمة وتجسيدا لإيديولوجيتها، من خلال برامج سياسات تلك البلدان وكذلك على مستوى أدائها الحكومي وقابلية فئات المجتمع لهذه الخيارات.

لقد مثلث التنمية الوطنية هدفا إستراتيجيا، لكل دو ل العالم الثلث،حيث يعد استقلالها حملت هذه الأنظمة الحديثة على عاتقها مسألة تحقيق هذه التنمية على جميع الأصعدة والمستويات، قصد التحقيق من وطأة التخلف والتده ور الذي تركة المستعمر، وكذلك تقليص ما أمكن من الفوارق الاجتماعية وانتشار ظاهرة الفقر والأم يق في أوساط المجتمع ، كل هذا حتم على النخبة الحاكمة في تلك الدول النامية تبني سياسات عامة تسعى من خلالها تحقيق تنمية وتقدما ملموسا في المجتمع، حيث تم التركيز على الجانب الاقتصادي من خلال ترسانة من الإصلاحات أخذت شكل سياسات عامة مست القطاعات الحساسة مثل الفلاحة الصناعة وحتى قطاع الخدمات.

على هذا الأساس **اهتمت** هذه الدراسة بمقاربة تأثير الإيديولوجية على رسم السياسات العامة في الجزائر من حيث أن هذه العملية لا تتم في ظل الظروف المحلية الوطنية فحسب، وإنما هناك تحولات وعوامل خارجية جديدة ظهرت أهميتها أكثر ظل العو لمة وهنا تطرح مسألة الانتقال الديمقراطي والتعددية الحزبية سنة 1989 التي أخذت بها الجزائر، وأهم الإصلاحات التي رافقتها، وتغير التوجه الأيديولوجية للنظام السياسي بعد ظهور فواعل جدد وتعددهم وكذلك زيادة حجم مساهم تهم في عملية

صنع السياسة العامة، وكذا فاعلية هذه الفواعل بفعل التوجه نحو التعددية السياسية بعد ما كانت هذه العملية محتكرة من طرف الدولة والحزب الحاكم في ظل النظام الأحادية الحزبية والتوجه الاشتراكي.

يمكن القول بعد الإطلاع والبحث لا يوجد **دراسات** تعالج هذا موضوع، غير أن الموضوع السياسات العامة على حدى قد تم تناوله من قبل بعض الدارسين، أمثال جيمس أندرسون في كتابه **صنع السياسات العامة** الذي عالج فيه موضوع السياسة العامة ومن حيث التطرق إلى مفهومه وبيئة وصناعته، وكل الجوانب التي تحيط بالموضوع غير أنه ركز اهتمامه فيه على الدول المتقدمة، أيضا **السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل** لمؤلفه فهمي خليفةالفهداوي حيث أراد أن يجمل معظم الآراء والتوجهات الفكرية، والإيديولوجية التي تلم بكل الجوانب النظرية المحيطة بهذا الموضوع، وكذلك كتاب خليل حسن بعنوان **السياسة العامة في الدولة النامية** لكن المطلع لهذه المؤلفات لا يجدها قد تطرقت إلى دراسة السياسة العامة لحالة الجزائر، كذلك هو الأمر بالنسبة للدراسات المتعلقة بالإيديولوجية، فهي الأخرى منعدمة تقريبا إلا بعض المؤلفات التي المبحث فقط للظاهرة كما في كتاب **دراسات إيديولوجية في الحالة العربية** لمؤلفه تركي الحمد، وكذلك كتاب **الإيديولوجية والهوية الثقافية الحداثة وحضور العلم الثالث**، لجورج لارين، فمن النادر وجود دراسات وبحوث تتحدث عن حالة الجزائر في مجال السياسات العامة ومدى انعكاسات الإيديولوجية عليها مع تسجيل على وجه الاستثناء بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي لم تتطرق للموضوع، بل لمحت له من خلا دور الأحزاب مثلا كرسالة بعنوان: **مساهم الشعب في السلطة من خلال النظام الحربي الجزائر** وكذلك أطروحة دكتوراه لمحمد بوضياف بعنوان **مستقبل النظام السياسي الجزائري**.

و تقديرا **لأهمية** الدراسة من الناحية العلمية، يمكن القول بأن موضوع السياسة العامة يكتسي أهمية بالغة في حقل العلوم السياسية ، باعتباره أحد المواضيع الجديدة والحديثة في هذا المجال وتشكيل اتجاها علميا في السياسات العامة ، ذلك أن دراسة السياسات وكيفية تأثير العامل الإيديولوجي على عملية صنع هذه السياسات يفتح مجالا معرفيا لتتبع النظام السياسي في حركته وتفاعله مع أطراف المشاركة في العملية السياسية، حيث يتم النظر إلى برامج حكومات والتي هي سياسات عامة ومدى تأثير الإيديولوجية المتبعة من قبل النظام من خلال تلك البرامج ومدى توافقها مع الأولويات المطروحة ضمن مخرجات النظام ، بشكل أخر معرفة درجة فعالية السياسية العامة ومدى جدواها في كل المجالات سواء الاقتصادي والاجتماعية، من جهة ثانية يكتسي موضوع السياسات العامة و مدى

تأثرها بالإيديولوجية المنتهجة أو فلسفة السلطة الحاكمة **أهمية عملية** فمثل هذه الدراسات تساعد على معرفة أن فلسفة السلطة أو النخبة الحاكمة لها أثر بالغ و واضح على عملية صنع السياسات العامة بما يتوافق مع معتقداتها و أرائها التي تتبناها وكذلك تغييب دور الفواعل الأخرى المشاركة في العملية الصنع ، كما أن هذه الدراسات توضح أن تلك التوجهات يتم نشرها في المجتمع من خلال م خرجات النظام كما حدث في الجزائر في المرحلة الاشتراكية.

ولعل من **الدوافع** التي جعلتني أتناول هذا الموضوع ، العدد القليل من الدراسات والتي تكاد تقدم في موضوع السياسات العامة و تأثرها بالإيديولوجية في الجزائر، إذا أن المطلع على المصادر في هذا المجال أي السياسات العامة يجد نقص واضح من حيث توفر المراجع مثل الكتب والرسائل الجامعية التي تتناول الموضوع، بل أن موضوع السياسات العامة في حد ذاته لم ينل الاهتمام الكافي به إلا في السنوات الأخيرة من خلال بعض رسائل م اجستير أو الدكتوراه إلى عنيت بالموضوع أي السياسات العامة . كما أن الجامعة الجزائرية لا زالت ليومنا هذا تفتقر للمادة العلمية الكافة لهذا الموضوع الجديد عليها.

بالإضافة إلى الرغبة لدى كل باحث جزائري بإعداد بحث علمي أكثر خصوصية في مجال السياسات العامة في الجزائر، بالنظر إلى المستجدات التي يعرفها العالم المعاصر والمتمثل في تطبيق النموذج الليبرالي كبديل تنموي للدولة النامية بعد ظهور العولمة بأبعادها المختلفة، مما يفرض على الدول مما فيها الجزائر، إيجاد أساليب علمية لاختيار القرارات و الإستراتجية في مجال رسم السياسة العامة ، بما يتوافق مع تطبيق النموذج الجديد.

كما أنه لابد في هذا الصدد ذكر بعض **الصعوبات** التي في حقيقة الأمر تواجه في أغلب الأحيان كل باحث لكن درجتها تختلف بحسب المواضيع المتناولة ، فالمشاكل الكبيرة الذي واجهتني في إعداد هذا البحث هو صعوبة إيجاد المراجع والمصادر في هذا الموضوع لقلتها وعدم توفرها.

مما سبق طرحه يمكن حصر **إشكالية** الموضوع في سؤال مفاده ، أنه من المعلوم أن العوامل الإيديولوجية تعتبر من المحددات الرئيسة لرسم السياسات العامة داخل النظم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأمر الذي يثير سؤالين هامين:

* كيف أثرت الإيديولوجية بما تضمنته من أفكار ورؤى على عملية صنع السياسات العامة في الجزائر؟

* وهل اختلف تأثير الإيديولوجية خلال فترة الأحادية الحزبية و فترة التعددية.؟

للإجابة على هذه الإشكالية حاولنا وضع **إطار زماني** للدراسة التي احتوت على مرحلتين الأول مرحلة الأحادية الممتدة ما بين 1962 إلى 1989 ، و المرحلة الثانية الممتدة بعد التعددية الحزبية أي سنة 1989 أما بالنسبة **للإطار المكاني** فهو الجزائر بطبيعة الحال ، كما تم تمحور الدراسة على مجموعة فرضيات هي كتالي:

فرضية أولى: تلعب الإيديولوجية دور كبير و مؤثر و هام في عملية صنع السياسات العامة.

فرضية ثانية : اختلف تأثير الإيديولوجية على عملية صنع السياسات العامة خلال الحقبتين الأحادية والتعددية في الجزائر.

فرضية ثالثة : كثيرا ما تحمل السياسة العامة المبادئ و القيم الإيديولوجية التي يؤمن بها صانعون.

فرضية رابع: قد يأخذ تأثير الإيديولوجية في صنع السياسات العامة شكلا سلبيا و أخر إيجابيا.

فرضية خامسة: تتغير درجة تأثير الإيديولوجية حسب الإمكانيات والعوامل المتوفرة لصانع السياسة العامة.

كما تم الاستعانة في الدراسة ببعض **المناهج العلمية والاقترابات** التي تتوافق وطبيعة المشكلة البحثية محل الدراسة، حيث تم توظيف المنهج الوصفي بحكم أنه منهج ملائم لمثل هذه البحوث التي تتطلب وصف الظاهرة السياسة المبحوث فيها ، كما تم استخدام منهج دراسة حالة باعتبار أن الدراسة تتمحور حول دراسة حالة الجزائر فيها يتعلق بأثر الإيديولوجية على صنع السياسات العامة ، ثم اللجوء إلى بعض الاقترابات، كالاقتراب القانوني أثناء التحد ث عن الإطار القانوني الذي يحكم عملية صنع السياسة العامة ، بالإضافة إلى الاستعانة بالاقتراب المؤسسي الذي يسمح لنا بتحديد دور المؤسسات الرسمية و غير رسمية في عملية صنع الساسة العامة .

و لمعالجة هذا البحث ثم إعداد **خطة** مشكلة من فصلين ، حيث تناول **الفصل الأول** التأصيل النظري للدراسة ، حيث تم التطرق إلى مفهوم السياسة العامة و كذلك نشأة وتطور على السياسة العامة, وكذا نماذج اتخاذ القرار في السياسة العامة مع التطرق إلى عملية الصنع كمبحث أول، ثم يتم تناول مفهوم الإيديولوجية، ثم التطور التاريخي لها، وكذلك جذور التبعية الإيديولوجية، و بعدها الإيديولوجية والهوية لثقافية كمبحث ثاني، ثم التطرق إلى السياسة العامة وفق المنظور الرأسمالي ثم السياسة العامة وفق المنظور الاشتراكي ، وفي الأخير السياسة العامة وفق المنظور الإسلامي كمبحث ثالث، أما في ما يخص **الفصل الثاني** سيتم دراسة أثر الإيديولوجية على عملية رسم السياسة العامة في الجزائر من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين ، حيث ثم تناول التصور الدستور للإيديولوجية ثم بعدها تم عرض العلاقة بين الإيديولوجية والحزب الواحد بعدها تم التطرق إلى الانعكاسات الإيديولوجية على الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة، هذا كمبحث أول فترة الأحادية الحزبية، ثم يليها نمط الإيديولوجية المتبعة بعد الإصلاحات السياسية ثم مظاهر تأثير الإيديولوجية على السياسات الاقتصادية وفي الأخير مظاهرة تأثير الإيديولوجية على السياسات الاجتماعية كمبحث ثاني و في الأخير انتهت الدراسة بمنهج خاتمة صمت الحوامل حول أهم النتائج المستخلصة من الدراسة.

في الختام نرجو من الله سبحانه أن أكون قد وفقت في هذا البحث بإذن الله ولو قليلا لكي أنفع نفسي ومن بعدي من اطلع على هذا البحث فإذا وفقنا فمن الله و إذا قصرنا فمن النفس .

فصل أول

التأصيل النظري للدراسة

مبحث أول: السياسة العامة إطار نظري.

لقد تعددت الآراء و تضاربت بين المفكرين للاتفاق حول تعريف موحد للسياسة العامة.

مطلب أول: السياسة العامة على الصعيد ألمفاهيمي.

إن دراسة المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي للإجابة على السؤال الجوهري الذي طرحه " **هارولد لازويل** " منذ خمسة عقود من يحصل على ماذا و كيف ومتى؟ أوهي التوزيع أو التخصص السلطوي للقيم على حد تعبير " **دافيد أستون** " و هي أيضا دراسة لوظائف النظام السياسي و قدراته بتعبير أدق " **لرفاعة الطهطاوي** " [1].

كما تمثل السياسة العامة نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية، حيث أن دراستها كغيرها من الدراسات شكلت جدلا كبيرا بين الباحثين حول ماهيتها و الموضوعات التي تناولتها ، لذلك تعددت التعريفات بشأن فهم السياسة العامة و الإحاطة بجوانبها المتعددة في كونها تمثل الجانب الأدائي للحكومة و الفعل السياسي أو أنها ترتبط بكافة جوانب النظام السياسي و لا تقتصر على دور الحكومي ولذلك اختلفت آراء الباحثين و تعريفاتهم و التي بلغت أكثر من أربعين تعريفا [2].

لذلك ولتعدد وظائف الأنظمة السياسية والمتغيرات المتأثرة بتلك الوظائف، والدور المتنامي للمجتمع مما جعل من السياسة العامة ليست مهمة النظام السياسي فقط و إنما إبراز دور المجتمع في عملية رسم و تنفيذ السياسة العامة ومراقبة الأداء الحكومي.

---

[1]- أحمد طيلب ، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر ، دراسة حالة المجلس الوطني اقتصادي واجتماعي** ، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2007 ، ص 02.

[2]- بروسي رضوان ، **تحليل السياسة العامة**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الرابعة علوم سياسية، جامعة سعيدة، سنة2010 – 2011.

ومن أجل الإحاطة بمفهوم السياسة العامة يمكن التركيز على الجانب التشريعي و الذي وصف السياسة العامة على أنها قرار أو مجموعة قرارات سياسية، والجانب التطبيقي أو التنفيذي الذي ينظر للسياسة العامة كونها خطط و برامج عمل تنفيذية .

كذلك عرفت السياسة العامة وفق هذا المنطق بأنها: " قرار دائم يتميز بثبات السلوك الذي يترتب عليه كما أنه يمثل و جهات نظر أولئك الذين اتخذوا القرار و الذين يلتزمون به "[3].

هناك تعريف واسع للسياسة العامة يقول بأنها: " العلاقة بين الوحدة الحكومية و بيئتها " و هذه السعة والشمولية تجعل أغلب الدارسين غير متأكدين من حقيقة المعنى و ربما لا يسعفهم بأي تصور".[4]

كذلك تعريف آخر يرى في السياسة العامة على أنها: " تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل "، وهو تعريف فيه بعض من الصحة و لكنه لا يتناول الاختلاف بين ما تقرره الحومة و ما تفعله فعلا.

و في هذا السياق هناك العديد من التعريفات المقدمة للسياسة العامة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- السياسة العامة هي التخصيص السلطوي للقيم على صعيد المجتمع ، باعتبار أن أية سياسة تنطوي على عملية تخصيص للموارد المادية و المعنوية في المجتمع استنادا إلى معايير و أولويات وتفضيلات معينة .

2- السياسة العامة هي عملية تتعلق بالحكومة و ترتبط بها ، هنا يرى كل من " **مايكل كرفت** " و" **سكوت فيرلونغ** " : " السياسة العامة عملية تصرف الحكومة أو عدم تصرفها عند التجاوب مع مشكلة اجتماعية ما " .

---

[3] http// : www.aljabriabed.net/n°904mazuz.htm . مقالة بعنوان:**النظام السياسي والسياسة العامة** ، ص 07

[4]- عبد الفتاح ياغي ، **السياسات العامة النظرية والتطبيق** . مصر : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2010 ، ص 07.

3- السياسة العامة باعتبارها سلوك موجه و هادف و برنامج عمل يرى " **كارل فردريك** " أن : " السياسة العامة برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الهدف أو لتحقيق غرض معين أو لتحقيق غرض مقصود"[5].

4- هناك من يعرفها من حيث مراحل و عملية صنعها ، يشير " **بسيوني إبراهيم حمادة** " إلى أن : "السياسة العامة ما هي إلا أفكار خاصة في البداية و عندما يشترك عدد كبير من الأفراد تصبح مقترحات، وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة :

فكرة ← اقتراح ← سياسة عامة. [6]

5- السياسة العامة كمجموعة من القرارات التي يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام ؛ أي أنها مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو التوظيف أو الشؤون الخارجية .

وهنا يرى " **ريتشارد هوفيوبرت**" : " بأنها سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا أو كثيرا وأن نتائجها تؤثر مستقبلا و ليست قرارات منفصلة ".

6- تعتبر السياسة العامة وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي و غاياته ، فهي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة و المؤثرة فيه ؛ على هذا الأساس ارتبطت بالقيم الإيديولوجية و الأهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة و القيم و الأهداف السياسية البديلة التي تتبناها الأحزاب و قوى المعارضة، حيث يشير " **دافيد أستون** " أن النظام يتألف من مجموعة متغيرات تتصف بدرجة من العلاقة المكثفة

---

[5]- عرباوي وفاء وآخرون ، **الفواعل الرسمية وغير الرسمية لصنع السياسة العامة دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ليسانس في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة سعيدة ، 2012 ، ص 02 – 03 .

[6]- وصال نجيب العزاوي ، **مبادئ السياسة العامة** ، ط$_{01}$ ، الأردن ،دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 14 .

ذات التأثير المتبادل فيما بينها ، فهو ينظر إلى السياسة العامة كنتيجة متحصله في حياة المجتمع، من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تتشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات وصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي ، فهو يرى أن السياسة العامة هي توزيع القيم و الحاجات المادية في المجتمع بطريقة سلوكية آمرة من خلال القرارات و الأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات Input والمخرجات Output والتغذية الراجعة Feed back .

فالمدخلات تمثل مطالب أفراد الشعب أو دعمهم والمخرجات تمثل القرارات و الأنظمة والأنشطة الملزمة للأفراد أما التغذية الراجعة تمثل ردود الأفعال حيال المخرجات [7].

فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي و كل ما قد يحدث من تفاعلات و علاقات و صراعات و مساومات كما ينظر للسياسة كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى .

و ثمة تعريفات متعددة من هذه الزاوية و معظمها يندرج في إطار ما قدمناه من حيث كون السياسة العامة مجموعة القواعد و البرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور و أشكال منها القوانين و اللوائح والقرارات الإدارية .

فللمنظور الحكومي للسياسة العامة يولي اهتماما بارزا في وقتنا الحاضر و ذلك بفعل ما يشهده المحيط السياسي من تغيرات إقليمية و دولية لبلدان العالم و البلدان النامية خاصة ، حيث تشكل السياسة العامة واحدة من أهم المعايير التي تقيم عليها ، ومدى قدرتها على تحقيق الرضا العام لشعوبها من

---

[7]- فهمي خليفة الفهداوي،**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** ،ط1 ،الأردن،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2001 ،ص ص31- 34.

حيث كونها تحدد الخيارات و الأهداف و البرامج ، مما يجعل المصطلح حقل للدراسة و التحليل ، خاصة لأداء المؤسسات السياسية و الإدارية التي تضطلع بمهام صنع السياسة العامة و تنفيذها و كل الفاعلين فيها ، و الدليل الصادق على ذلك تساقط الحكومات في العالم العربي و النامي عموما تعبيرا عن عدم قدرتها على دفع عجلة التنمية الشاملة و المستدامة لشعوبها فيعطينا هذا المنظور صورة حقيقة عن مهام الحكومات و أجهزتها و يمثل منطلقا علميا في دراسة جوانبها و ممارساتها .

وفي هذا الصدد تحضر نباهة الدكتورة **فهمي خليفة الفهداوي** في خير ما كتب في السياسة العامة حيث يقول صراحة " **.... أن شواهد النصوص السياسية تخبرنا حول ماهية السياسة ، من حيث السلوك هو جذر السياسة و أصلها ، و بالتالي هناك قبليات مستقلة للمفاهيم التابعة التي تتعامل معها، ونجعلها أصولا لمنطقاتها الفكرية ، فالحكمة قبل الحكومة و إن الطاعة قبل السلطة ، والتصويت قبل القرار و الطلب قبل القيمة ، و الاعتقاد قبل الإيديولوجية ، و الإقناع قلل النفوذ والقوة، و الواجب قبل الاضطرار..."**[8].

مطلب ثاني: نشأة و تطور علم السياسة العامة.

يصعب تقديم تعريف من جملة واحدة لمصطلح دراسة السياسة العامة مما تم طرحه سابقا، لأنه من المفاهيم الرائجة في أدبيات الدراسة المختلفة، لذلك نحتاج لفهم حقيقة هذا الحقل الجديد و فوائده التعليمية بالتعرض لدراسة جذوره العملية و الفكرية.

كان الاهتمام بقضايا المجتمعات وكيفية تنظيمها يمثل جل العناية المكثفة التي اهتم بها الفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين، واستمر ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر، حينما كانت معظم الجامعات الأوربية تدرس السياسة و الحكم كفرع من فروع الفلسفة. واقتصرت على دراسة السياسة

[8]- الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص 16.

ذاتها ولم تهتم بالسياسة العامة، لأنها لا تزال ضمن الإطار الفلسفي، لكن بعدها بدأ يتبلور علم السياسة وأصبح فرعا من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية.

فقد حظي بالدعم العلمي، ذلك لأن السياسة أصبحت جزءا من النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع والظاهرة الاجتماعية، بعدما شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطور في علم السياسة عموما والسياسة العامة على وجه الخصوص، بعد القطيعة التي أخذتها الثورة السلوكية مع المنهجية التقليدية وأعادت تعريف علم السياسة، وبهذا برز التوجه السلوكي الجديد لعلم السياسة و كذا التركيز الواضح على محتوى ومضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خصوصا، بالإضافة لتقويم نتائج و آثار السياسة العامة على المجتمع [9].

إن استخدام أبحاث العلوم الاجتماعية في مج ال صنع السياسات ليس عملا جديدا ، لكن دعوة "**لازويل** " لتأسيس علم يعنى بالسياسات العامة كان بداية لتقنينه من الناحية الأكاديمية ، حيث ارتبط هذا العلم بتطور العلوم الاجتماعية و ما اكتسبته من تطور منهجي، و هذا ما يتجلى مع الثورة السلوكية في الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى انتقال التحليل من الأطر الفلسفية إلى الأطر العلمية، " أي استخدام المناهج الكمية في التحليل ، كالرياضيات و الإحصاء " من هنا تكمن أهمية دعوة "**لازويل** " حيث يرى أن مهمة حقل السياسات العامة تكمن في حل المشكلات الجوهرية ليست الآنية أو التقنية ، ففي كتاب مشترك مع "**ليندر**" سنة 1951 بعنوان " **علوم صنع السياسات**" يقول " **لازويل** ": " إن هناك اتجاه واضح في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصية لتلك العلوم المختلفة ، و لهذا الاتجاه وجهان : ففي الوجه الأول هناك اهتمام و تركيز على احتياجات عملية صنع

---

[9]- **نفس المرجع** ، ص ص 27 - 28.

السياسات من المعلومات التي تتطور بأساليب العلوم الاجتماعية، أما الوجه الثاني والذي يهتم بتطوير محتوى المعلومات و تفسيرها لصانعي السياسات فإنه يقع خارج نطاق العلوم الاجتماعية [10].

بعدها تطورت دراسة السياسة العامة فخلال الستينات شملت مجالات أخرى، وأنشأ دارسوا السياسة العامة منظمة في الولايات المتحدة ، و فتحوا مد ارس في أمم أخرى خاصة بعد ظهور العديد من المشاكل السياسية و وجود تعارض بين العهود السياسية ومطالب جديدة ، كل هذا أدى إلى تحول الدول الغربية من نظم حكم تسلطية إلى نظم حكم ديمقراطية و دعى "**مانويل** " إلى نشر الديمقراطية المباشرة، و إتاحة الفرصة أكثر للمشاركة و الاستجابة إلى المطالب الشعبية [11].

إن تطور الاهتمام بالسياسة العامة جاء من خلال تأثير الدراسات و المناهج العلمية و إضافتها لعلم السياسة و كيفية نظرتها إلى العملية السياسية، فكان لكل منهج أو مدخل دوره في تطوير حقل السياسة العامة وفقا لم رنطلقاته الخاصة، سواء كان منهج نخبوي أو جماعي أو نظمي ، أو يقوم على اختيار السياسات الكفوءة، في فهم السياسة العامة [12].

أما في بداية السبعينات فقد زاد الاهتمام بمخرجات النظام السياسي بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بين البيض والسود، حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات حكوماتها إلى تحليل هذه المشكلات و فهمها و محاولة صياغة سياسات لمعالجتها، لذلك سرعان ما احتلت دراسات السياسات العامة أهمية كبرى داخل مركز المعلومات والاستخبارات

---

[10]- عرباوي ، **مرجع سابق** ، ص 12.

[11]- ابتسام قرقاح ، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع سياسة عامة في الجزائر (1989 – 2009)** ،رسالة ماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010 ، ص 16.

[12] مقالة بعنوان:**النظام السياسي والسياسة العامة** ، ص 11. Http// : www.aljabriabed.net/n°904mazuz.htm

ومراكز البحوث بدءا من مؤسسة (Rand corporation) مرورا بمعهد " **بروكيتز**" « Brokitz » ومختلف لجان الكونغرس و قام محللو السياسات في هذه المراكز بصياغة السياسات [13].

بعدها توالت الأبحاث وتطورت وبرزت دراسات عدة تولي اهتمام بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات الاجتماعية و الشخصية على السياسة، فضلا عن بنية المؤسسات الحكومية و ممارستها، و دور المؤسسات السياسة غير الحكومية و الأفراد في صنع السياسة العامة، خاصة عند ما حصلت تغييرات في دور الدولة، وتزايدت أدوار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، في صياغة أولويات السياسات العامة و تحديد مساراتها، أدى إلى ظهور كتبات تؤكد على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة وعن دور الشركات الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض السياسات [14].

و في ظل العولمة و تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات ظهر ما يعرف بالسياسات العامة العالمية والتي تعنى بقضايا عالمية كالبيئة وحقوق الإنسان وغيرها.[15]

فأصبحت السياسة العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية، وهذا ما يطلق عليه بالشبكة السياسية .« Policy Network ».

كل هذا أدى إلى تنامي دور السياسة العامة و انتقالها من الوصف إلى التحليل بعدها إلى المقارنة بين مختلف الدول والنظم السياسية ، لكن يظل دور السياسة العامة المستقبلي أكثر أهمية

---

[13]- قرقاح ، **مرجع سابق** ، ص 17.

[14]- الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص 32

[15]- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** ،الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 285.

خاصة وأن القرن الحادي والعشرين يتسم بانطلاقة سريعة ، لذلك لابد أن يواجه المعلومات و الحروب و النزاعات و الأزمة المالية العالمية[16].

مطلب ثالث: نماذج اتخاذ القرار في السياسة العامة.

تحتل عملية صنع القرار أهمية متزايدة في العلوم الاجتماعية والإنسانية خصوصا في مجالات السياسة و الإدارة الحكومية ، ويهتم علماء السياسة وخاصة في الدول المتقدمة بنماذج و مداخل لغرض صنع وتنفيذ القرارات في مؤسساتها المختلفة، و يحاولون التوصل إلى طرق و مبادئ عملية يستخدمونها لمواجهة المشاكل و المواقف التي تتطلب اتخاذ قرار معين، ونتيجة للتقدم الملحوظ الذي أحرزته العلوم السلوكية، التي أثرت حقل العلوم السياسية بجملة من الاخت ظهرات لدراسة القرارات وسلوك الهيئات والمؤسسات الحكومية و سياساتها المختلفة على أساس كونها مجموعة قرارات تساهم في صنعها مجموعة من الجهات الرسمية و غير الرسمية.

مع العلم أن النظريات والمنطلقات تعد ضرورية لأغراض التحليل والبحث ، فبدون هذه النظريات و المعايير المنهجية يتعذر التحليل والتركيز على العناصر الأساسية أو تحديد المعلومات اللازمة لذلك يقول **أندرسون** : " ... **فالذي نجده و نصل إليه يعتمد جزئيا على ما نبحث عنه في إطار المفاهيم والنظريات البحتة** ".[17] و لعل من أهم هذه النظريات :

1- نظرية الرشد الشاملة (النموذج الكلي الرشيد):

---

[16]- نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر** ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 71.

[17]- جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** ، ترجمة : عامر الكبيسي ، ط1 ، الأردن : دار المسيرة ، 1999 ، ص 23.

إن الإدارة الحكومية لها خصائصها المتميزة، و يتميز القرار الحكومي عن القرار في المنظمات الخاصة بوجود دور مهم لكل من اللجان البرلمانية و جماعات المصالح و الوزراء و كبراء موظفي الدولة والخدمة المدنية والأحزاب السياسية والنقابات...إلخ ، فكلهم يلعبون أدوار مؤثرة في عملية صنع القرار، وبناءا على هذه الحقيقة يمكن اعتبار أن هذه النظرية من أكبر النظريات انتشارا وقبولا رسميا، وهذا للوصول إلى سياسة موضوعية علمية، وأكثر واقعية والتي تحقق النتائج المطلوبة، حيث تقوم هذه النظرية على النموذج العقلاني الذي يحقق الرضا لجميع الأطراف والمستويات [18].

و هي تتناول العناصر التالية :

- إن متخذ القرار يواجه مشكلة محددة وهي قابلة لأن تحاصر و تدرس، وهي جديرة بالاهتمام مقارنة بالمشاكل الأخرى.

- إن الأهداف والقيم و المقاصد التي تقود متخذ القرار واضحة ومرتبة تبعا لدرجة أهميتها.

- إن البدائل المختلفة لمواجهة المشكلة قد فحصت وحددت .

- إن النتائج المتوقعة من اختيار البدائل قد طرحت في إطار العوائد إلى الكلفة .

- إن كل بديل وما يتوقع عنه من نتائج يمكن مقارنته مع البدائل الأخرى.

- و في الأخير فإن متخذ القرار سوف يختار البديل الذي يضاعف إمكانية تحقيق الغرض والقيم والأهداف.

إن نتائج هذه العملية بخطواتها هي التوصل إلى قرار رشيد يوصل إلى الأهداف المقصودة.[19]

---

[18]- طيلب ، **مرجع سابق** ، ص 48.

[19]- أندرسون ، **مرجع سابق** ، ص 24.

ويقوم هذا النموذج على الافتراض الاقتصادي ، حيث أن السياسة الرشيدة ، هي تلك التي تحقق أكبر عائد اجتماعي ،أي أن الحكومة عليها أن تختار السياسات العامة التي ينبغي أن يتمخض عنها مكاسب و عوائد للمجتمع بشكل يعبر عن تحقيق الفوائد الكبيرة ، وعن أقل قدر من التكاليف وهذا المنطلق في النظرة إلى السياسة العامة كنموذج في اتخاذ القرار يفصح عن مسارين هامين، يمكن بلوغهما من جراء هذه النظرة الكلية الرشيدة وهما:

– لا ينبغي على صانعي قرارات السياسة العامة تبني أية سياسة حينما ترتفع تكلفتها و تزيد بشكل ملحوظ عن عوائدها .

– يجب على متخذي القرارات اتخاذ السياسة العامة التي تزيد فوائدها أو عوائدها على كلفة تطبيقها.

وهذا يجسم على أن السياسة العامة تكون رشيدة عندما يصبح هناك فرق إيجابي، بين القيم التي تم تحقيقها وبين القيم التي تم التضحية بها، بالشكل الذي يؤكد عظمة و أفضلية البديل الذي جرى اختيار على أي بديل آخر ؛ وللرشد مبررات في اتخاذ قرارات السياسة العامة ،يرى عدد من علماء السياسة والإدارة العامة أن العقلانية أو الرشد من المتطلبات الأساسية و الهامة في اتخاذ القرارات، ولابد أن تكون هناك معايير عقلانية صرفة تحكم عملية اتخاذ القرار و توجه السلوك الإنساني لمتخذي القرار في صنع السياسة العامة .

هناك نظرة تحليلية في تفسير آلية النموذج الكلي الرشيد المعتمدة في اتخاذ قرار، تقوم هذه النظرة على تفعيل آليته التشغيلية ضمن عملية اتخاذ القرار في السياسة العامة من منطلق النظرة الشمولية التي يعمل بها الأنموذج الذي يفترض أن جميع التفضيلات والقيم يمكن قياسها في المجتمع بصورة كلية [20].

---

[20]- الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص ص 125 - 127 .

إن هذا النوع من النظريات يبدو براقا جدا لكن لا يمكن أن يتحقق الرشد بصفة مطلقة في السياسة ولا في غيرها ، هذا ما أثبتته التجارب العلمية ، ففي الواقع لا يكون صناع السياسة في مواقف تمكنهم من اكتساب كل المعرفة التي يحتاجونها للقيام بفعل عقلاني رشيد على نحو تام فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة ، وعلى أساس القصور في بلوغ الرشد الكامل كان هذا النموذج محل نقد شديد من قبل العديد من علماء السياسة وعلى رأسهم عالم السياسة الشهير " **شارل لندبلوم**" من منطلق أن صانعي القرار لا يواجهون المشاكل بواقعية ووضوح، فهي تفرض توفر معلومات كاملة حول المشكلة التي تساعده على وضع تصور دقيق للآثار التي تسببها لكن هذا لا يمكن تصوره في الواقع فالحاجة إلى المعلومات مستمرة ، والمتغيرات المستقلة وصعوبة الحسابات ممكنة، كذلك من زاوية التناقض الموجود بين القيم الشخصية لصانع السياسة وقيم وتصورات المواطنين ، وردم هذه الهوة بشكل تام مستحيل بالإضافة إلى التكاليف غير المنظورة [21].

هذه الانتقادات وأخرى تؤكد أن متخذو القرارات الحكومية كثيرا ما يواجهون اختلاف في المواقف حسب اختلاف القيم ووجهات النظر، والضغوط السياسية والمساومة وتبادل المصالح التي يتأثرون بها والتي تأثر على درجة العقلانية والرشد .

2- النظرية التدريجية (التراكمية):

تهتم هذه النظرية بجزء محدد من البدائل وعدد قليل من النتائج والآثار المترتبة لكل سياسة بديلة حيث يمكن تحديد عناصر هذه النظرية في النقاط التالية:

- أن اختيار الأهداف والمقاصد والتحليل العلمي للتصرفات المطلوب تحقيقها هي متداخلة فيما بينها وليست مستقلة أو منفصلة.

---

[21]- طيلب ، **مرجع سابق** ، ص 50.

– أن متخذ القرار يأخذ في اعتباره بعض البدائل فحسب وليس جميعها، وهذه البدائل تظل غالبا متأثرة بالسياسات الحالية وتترك لها هامشا كبيرا.

– وعند تقييم البدائل المطروحة فإن التركيز يكون على عدد من نتائج المهمة المحددة.

– إن المشكلة التي تواجه متخذي القرار قابلة لإعادة التحديد وإن تعريفها يراجع بين الحين والآخر والتدريجية والتراكمية تسمح بإعادة النظر في العلاقة بين الأهداف والوسائل لتسهيل السيطرة على المشكلة.

– لا يوجد قرار منفرد ولا حل صحيح بعينه للمشكلة الواحدة والاختيار الجيد للقرار هو الذي تتفق كل التحليلات عليه.

– إن القرار التدريجي هو علاجي ويحافظ على التواصل والاستمرار مع الحاضر ويستجيب بظروفه أكثر من كونه منطلقا للتغيير في الأهداف الاجتماعية المستقبلية.

ويقول **لندبلوم** أن التراكمية والتدريجية تمثل العملية النموذجية لاتخاذ القرار في المجتمعات التعددية كالولايات المتحدة الأمريكية .[22]ويشكل رأيه تضامن مع أفكار **سايمون** الذي يعتبر من أبرز المتحدين للأنموذج الكلي الرشيد في صناعة القرار ، ومن أشد المنتقدين له ، حينما اقترح **سايمون** استبدال مفهوم السلوك العقلاني الرشيد ليحل محل السلوك المرضي، من منطلق كون صانع القرار ليست لديه مصفوفة تحوي جميع البدائل ثم يختار من بينها البديل طبقا لمعاييره وإنما صانع القرار يستعرض البدائل ثم يختار من بينها البديل الذي يحقق الحد الأدنى و ليس الحد الأعلى من المعايير التي يضعها مقياسا له .

---

[22]- أندرسون ، **مرجع سابق** ، ص 26.

إن المنطلقات الفلسفية للأنموذج التدريجي من خلال الاهتمام المتزايد إزاء موضوعات اتخاذ القرارات وصنع السياسات عند **لندبلوم** وبالأخص فيما نشره عام 1959 ضمن مجلة الإدارة العامة (PAR) من أفكار أثارت اهتمام الكثير من المعنيين من خلال بحثه المعروف **بعلم التخطيط** الذي عبر عن التدريجية المجزأة ، المعارضة للكلية الرشيدة في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسة العامة [23].

كما أن الأنموذج التدريجي قد طرح فكرة التوافق والتراضي بين العناصر المصلحة في السياسة العامة وإعطاء وزن معقول لقيام التنازلات والمساومات بين ممثلي تلك المصالح مما يجعل من المتغيرات محدودة ضمن ما هو قائم وراهن و بصورة يتجاوز فيها صناع السياسة مع اقتراحات ومطالب مؤيدي وجهات النظر المتباينة ، فالقرارات والسياسات هي حصيلة واتفاق بين عدد من المشاركين الحزبيين في عملية الصنع والاتخاذ والتدريجية تعد مقبولة سياسيا لأنها تسهل الوصول إلى الاتفاق في المواضيع المختلفة عليها بين الجماعات، ويصبح البرنامج المعدل والمكيف هو الأنسب بدلا من الالتزام بالطريقة القائلة : " **احصل على كل شيء أو لا شيء** "، وطالما أن متخذي القرارات في ظل ظروف عدم التأكد حيث يتعاملون مع التوقعات المستقبلية لتصرفاتهم، فإن القرارات التدريجية تقلل من أخطاء عدم التأكد ومن تكاليف المغامرات التي قد تتخذ لها القرارات البديلة وباختصار فإن النظرية التدريجية يمكن أن تسهم في صنع قرارات عملية مقبولة ومحدودة.

3- النظرية المزدوجة:

يتفق عالم الاجتماع " **إيتزيوني**" مع النقد الموجه إلى نظرية الرشد الشمولية ، كما أنه يطرح انتقاداته للنظرية التراكمية فهو يقول على سبيل المثال: إن القرارات التدريجية تسهم في خدمة مصالح الفئات المتنفذة والجماعات المستفيدة في المجتمع على حساب الفئات الضعيفة والأقليات التي تغمط

---

[23]- الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص ص 130 -131.

حقوقها أو تهمل، كما أن اهتمام القرارات التدريجية بالتوقعات القريبة المدى سيؤدي إلى الاستقرار والاستمرار على الأوضاع الحالية ويحد من الإبداع و التجديد في المجتمع ؛ ويطرح نظريته المزدوجة لاتخاذ القرارات التي توافق بين الجذرية والتدريجية وتمكن من اتخاذ سياسات تحافظ على النظام القائم وتعمق التوجه نحو التغيير، فالطريقة المزدوجة تسمح لمتخذي القرارات بتوظيف الطريقة الرشيدة الشاملة والنظرية التدريجية في المواقف المختلفة[24].

كما يقول أيضا أن النموذج التدريجي يعكس توجهات النموذج المحافظ والاستكانة ومن خلال دعمه وحرصه على بقاء ودوام الأوضاع الحالية للسياسة العامة وعبر ترويجه وإشاعته لما يسمى (إيديولوجية أو عقلية الجمود) حيث أنه يرفض التغيرات والتحولات الجذرية الشاملة أو القرارات الكبيرة الأساسية ويدعو إلى التركيز على القرارات الصغيرة المحدودة الآثار والأهداف.[25]

ما من شك أن هناك العديد من العوامل التي يراعيها متخذ القرار السياسي وهي عوامل اجتماعية واقتصادية وقانونية إلى الضغوط الزمنية والمكانية والبيئة؛ والتأكيد على هذه المتغيرات لا يعني إهمالنا للقيم التي يحملها متخذ القرار نفسه على الرغم من الاعتراف بصعوبة إخضاعها للتحليل والتشخيص والقيم التي يمكن أن تقود سلوك متخذ القرار و تحدد اتجاهاته يمكن تلخيصها بما يأتي :

3-1- القيم السياسية: إن متخذ القرار قد يقيم بدائل القرار والسياسة وفقا لدرجة أهميتها لحزبه السياسي وللزبائن المتعاملين مع دائرته، فالقرارات غالبا ما تدرس في ضوء القيمة السياسية التي تتوقعها الجماعات الحزبية والمصلحة وتصب في أغراضها.

3-2- القيم التنظيمية: وكذلك يتأثر متخذو القرارات لاسيما البيروقراطيون منهم ببعض القيم التنظيمية عند اتخاذهم القرارات.

---

[24] - أندرسون ، **مرجع سابق** ، ص ص27 – 28 .

[25]- الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص 137.

3-3- القيم الفردية: ويعتبر الدافع الذاتي للعاملين من أجل الحفاظ على مكانتهم أو مناصبهم أو لزيادة عوائدهم المالية والمعنوية أساسا لاتخاذ بعض القرارات.

3-4- قيم السياسات: يعني أن متخذي القرار من السياسيين يتأثرون دائما بالقيم السياسية والتنظيمية والشخصية دون غيرها، فقد يراعي هؤلاء أو يحسوا بمشاعر أو مطالب الرأي العام ومصالحهم أو م ا يلائم المصطلح (السياسة العامة)، فيحرصون على جعل قراراتهم معبرة فعلا عن المضمون.

3-5- القيم الإيديولوجية: هي عبارة عن مجموعة من القيم والمعتقدات المترابطة التي تسهم في تصور العالم المحيط وتوجه المؤمنين بها من الموظفين لاتخاذ القرارات المنسجمة معها[26].

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن هذا المدخل يبدوا أكثر عقلانية وواقعية من سابقه ويمكن أن يعطي قرارات عملية ومقبولة جدا ومحدودة، ويعبر بصدق عن الأهداف والخطوات المثقلة بمتغيرات البيئة ، بعيدا عن الأهداف المثالية التي لا يمكن بلوغها ، ويركز على التخطيط قصير المدى في وضع السياسة العامة و اتخاذ القرار، وهناك نموذج أخر يدمج بين النموذجين يدعى:

4- نموذج الفحص المختلط Mixed Scanning:

إن الساسة وصناع القرار ينتابهم القلق بسبب الدرجة العالية من عدم اليقين المحيطة بهم، وأيضا الكثير من محلليهم وذلك بسبب المستوى المنخفض للمعرفة التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد الأولويات وصياغة المقترحات، وكذا الفشل الواضح والقصور الذي نجم عن النظريات السابقة من نظريات كلية ومحدودة ومختلفة، ليبدأ التركيز في الآونة الأخيرة على الأساليب البيانية والرياضية والتجريبية لتقليص الخلل في صنع السياسات العامة و كذلك عن طريق التجريب المقصود، أو من خلال الاختبارات التي تسبق السياسات .

---

[26]- أندرسون ، **مرجع سابق** ، ص ص 30 - 31.

فهناك العديد من **النظريات التجريبية** (النماذج الرياضية) الأكثر شيوعا واستخدام في حقل السياسات العامة كبحوث العمليات ونظرية الألعاب و شجرة القرار... إلخ، و تعتمد لإيجاد أفضل الحلول للمشاكل الممكن حلها والتي تتسم بطابع التعقيد مثل توزيع الموارد بشكل أمثل، أي تستعمل لضبط السياسات الاستخراجية والتوزيعية على حد سواء، وهناك العديد من الأساليب التجريبية المعتمدة في رسم السياسات وصنع القرار، فالدراسات الإمبريقية والقياس والنماذج الإحصائية أصبحت قوام عملية صنع السياسات بل أحد حقول علم السياسة ككل، فالقرن الحالي أصبح يعني فيه بصورة متزايدة بدراسة الظواهر السياسية بصورة علمية، وبالتالي تبقى النماذج والنظريات الكمية تلعب دورا كبيرا في عمليات رسم السياسات، خاصة لكون العملية معقدة يصعب تحليلها في ضوء التقلبات المستمرة للبيئة الداخلية والخارجية ...إلخ، وهناك لعديد من الاعتبارات خلقت اتجاهات أخرى تنادي بضرورة النظر إلى السياسات العامة من زاوية علمية أي اعتبارها مجموعة من العناصر يؤدي كل عنصر وظيفة معينة في إطار علمي محدد.[27]

مطلب رابع: عملية صنع السياسة العامة.

يعتبر صنع السياسة العامة المرحلة المحورية في العملية السياسية، حيث تتميز عملية صنع السياسات الحكومية بالصعوبة والتعقيد، وتختلف طبيعة إجراءها من دولة لأخرى تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في كل منها ، فالسياسة العامة تحتوي على مجموعة من

[27]- طيلب ، **مرجع سابق** ، ص 52.

الاتصالات والمساومات والضغوطات التي يمارساها كل الأطراف، فيؤدي تداخلها وتفاعلها المستمر إلى إنتاج سلسلة من ردود الفعل التي تتحكم بدورها في كل العمل داخل النظام السياسي.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الدراسات لم تتناول تعريفا واضحا لمفهوم عملية الصنع للسياسات العامة بل أبرزته بشكل ضمني ويفهم القصد من ذلك أنه مجموع المراحل التي تمر بها هذه السياسات من تحديد الأولويات والإعداد والتنفيذ والتقويم [28].

وفي هذا السياق يعرف **فهمي خليفة الفهداوي** عملية صنع السياسة العامة بأنها : " تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال إستراتيجيتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط المؤسسات الحكومية الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها ،عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية اللازمة، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ و الممارسة التطبيقية و متابعتها و تطويرها و تقيمها،كما يجسم أو يجسد تحقيق ملموس للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع . [29]

إن هذا التعريف يضم معاني عدة تتعلق بجوانب صنع السياسة العامة من توفير الموارد و القيام بمجموعة من الإجراءات تقوم بها أطراف مختلفة حسب موقعه في النظام السياسي ككل ، ولا يمكن أن يحدث هذا بمعزل عن البيئة المحلية فلا تكون هذه العملية منسقة و كفوءة و فعالة ما لم تأخذ في الحسبان الظروف البيئية كالثقافة السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والمؤثرات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في العملية ولابد من الإشارة هنا إلى وجود اختلافات جوهرية بين عملية صنع السياسة العامة وعملية صنع القرار، حيث يكون صنع السياسة العامة من واجبات الجهاز

---

[28]- عرباوي ، **مرجع سابق** ، ص 16.

[29]- الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص 38.

السياسي في الدولة وبمشاركة كل الفاعلين في النظام السياسي و الاجتماعي، أما صنع القرار فيتم من طرف العاملين في الجهاز الإداري في كافة المستويات المركزية والمحلية، كما أن أهداف السياسة العامة ذات طبيعة حيوية ديناميكية، بينما يغلب الطابع الروتيني على عملية صنع القرار.

إن الحديث عن صياغة سياسة عامة معناه حديث عن إيجاد حل لمشكلة تواجه الفاعل السياسي ، لذلك فإن الإعداد الجيد والتشخيص الدقيق لأبعاد المشكلة يساعد في رسم سياسة عامة مناسبة وذات فعالية في التطبيق الأمر الذي يستوجب الاستعانة بأدوات التحليل العلمي و الدراسات النظرية و التطبيقية بالقدر الذي يمكن من انتقاء أحسنها ملائمة للكشف عن جزئيات المشكلة المطروحة و بما يسمح بقياس درجة كفاءة الحلول البديلة .

كما أن صياغة السياسة العامة أصبحت تخضع في الوقت المعاصر إلى منهجية علمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب الكمي العددي والجانب الكيفي النوعي أو ما ذهب إلى تسميته الأستاذ الدكتور " **قاسم القريوتي** " بالجنين الجوهري والإجرائي [30].

كما أن رسم السياسة العامة باختلاف خطواتها لا تستغني عن اعتماد بعض مناهج التحليل العلمي، لاسيما المنهج البيئي المقارن فكثير ما يسعى الفاعل السياسي خاصة الحكومة إلى رسم سياسات عامة على أساس مقارنة بينها وبين ما يسبقها من سياسات صادرة أو بينها و بين سياسات أخرى مشابهة في بيئتها غير بيئة صانع السياسة العامة.

في ذات الصدد تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت المعاصر شهدت عملية رسم السياسة العامة تطورا ملحوظا فبعد أن كانت فعل سياسي أي سياسة العامة أضحت تهدف إلى استخدام الأساليب الوقائية أين تخضع السياسة العامة إلى دراسات إستشرافية لتحليل فعالية البدائل المعتمدة، إذ وفقا

---

[30]- محمد قاسم القريوتي ، **رسم وتنفيذ وتحليل السياسة العامة** ، الكويت ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 201.

لتطور الدراسات العلمية في عملية رسم السياسة العامة انتقل قياس فعالية البديل من المرودية والعائد المادي إلى متغيرات تقيميه أخرى مثل الرضا الشعبي ومبدأ العدالة.[31]

مبحث ثاني: الإطار العام حول الإيديولوجية.

برزت العديد من المحاولات واجتهادات التي تتمحور حول ماهية الّإيديولوجية وذلك باختلاف الظروف الزمنية وكذلك الظروف الفكرية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت كلها مجتمعة من اجل فهم حقيقة هذا المصطلح والإلمام به من جميع النواحي .

مطلب أول: مفهوم الإيديولوجية.

إن الإيديولوجية أو المجال الإيديولوجي من أشد مجالات الحياة الثقافية الاجتماعية لطافة ومرونة، ومن أعقدها احتجابا وظهورا ومن أوسعها تداخلا مع سائر مجالات الحياة الاجتماعية النفسية والثقافية والسياسية والتربوية والاقتصادية والإعلامية، فعندما نتحدث عن مجال الإيديولوجية فإننا نعني الحيز الذي تحتله في الحياة الاجتماعية والفضاءات التي تتحرك فيها أو تنفذ إليها بعبارة أخرى التصورات الإيديولوجية تتحدث بالنسبة إلى مجال داخلي هو مجموعة الأنساق واللطائف والإشارات التي تتألف منها الإيديولوجية وإلى مجال خارجي وهو مجموعة الروابط والتفاعلات والآفاق المفتوحة أمام الإيديولوجية[32].

إن مشكلة التعريف في القضايا والدراسات الاجتماعية ليست المشكلة السهلة ، فإنه من الضروري تحديد المعاني الدقيقة للمصطلحات المدروسة، فكما كان " **فولتير**"، يردد في القرن الثامن عشر من ضرورة تحديد المفاهيم بين المتناقشين قبل الدخول في النقاش، ومشكلة تعريف الإيديولوجية

---

[31]- الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص 29.

[32]- ناصيف نصار ، **الإيديولوجية على المحك ، فصول جديدة في تحليل الإيديولوجية ونقدها**، ط1 ، لبنان ، دار الطبعة للنشر والطباعة ، 1994 ، ص 06 -07 .

تكاد تكون طاغية على عصر بأكمله وأشمله، بمفكريه وتياراته الفكرية وذلك منذ أن برز المفهوم بصراحة و وضوح على يد المفكر الفرنسي " **أنطوان ديستون دوتراسي** " مرورا **بهيغل** و **ماركس** و **مانهايم** انتهاءا بعصرنا الحاضر، و **دانيال بال** الذي أعلن نهاية عصر الإيديولوجية.

إذا نظرنا إلى الأصل اللغوي للكلمة ، فسنجد أنها تتكون من جزأين أو مقطعين : (IDEA) وتعني فكرة و (LOGOS) وتأتي بمعنى علم، أي أن المعني اللغوي أو الحرفي للإيديولوجية هو علم الأفكار وهذا المعنى الذي قصده " **دوتراسي** " عندما أبرز هذا المفهوم بوضوح إلى مسرح الفكر و تاريخ الأفكار، فهو يعرف الإيديولوجية على أنها العلم الذي يدرس الأفكار بالمعنى الواسع لكلمة أفكار، أي مجمل واقعات الوعي من حيث صفاتها و قوانينها وعلاقتها بالعلائم التي تمثلها لاسيما أصلها ، وكان هدف "**دوتراسي**" من إنشاء مثل هذا العلم هدفا ثوريا، حيث أنه عاش في فرنسا خلال ما يطلق عليه اسم عصر التنوير أو عصر العقل حيث وصل الإيمان بالعقل و قدراته درجة التأليه عند مفكرين عاشوا في الفترة التي كانت تختمر فيها عجينة الثورة الفرنسية الكبرى وفي عصر انقلبت فيه المفاهيم وحاول فيه الإنسان إنشاء تاريخيه من جديد و تشكيل المستقبل على هدى رب العصر الجديد أي العقل ، وعلى ذلك فإن هدف العلم الجديد أي الإيديولوجية كان ينفي صفة الخلود و القداسة عن أفكار و معتقدات كان يظن أنها باقية ما بقي الدهر[33]

تعرف الإيديولوجية بأنها مجموعة الاعتقادات التي تمثل مجموعة من الناس أو المجتمع بأسره، فهي الإطار الفكري الذي يوجد و يؤلف بين جميع نواحي خبرات الجماعة السياسية و الاجتماعي و الاقتصادية و الثقافية ليجعل منها وحدة متكاملة ذات معنى، فالإيديولوجية تساهم في تنظيم القيم في نظام متماسك يوفر تفاهما لهذه الحياة و الأسلوب الذي تعمل به ، فالإيديولوجية هي التي توفر هدفا و

---

[33]- تركي الحمد، **دراسات إيديولوجية في الحالة العربية** ، ط01 ، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ، أيار ، 1992 ، ص ص 84 - 85 .

شخصية للأفراد في المجتمع حتى يصبح بالإمكان التفرقة بين الشرق و الغرب ، و لذلك فإن الإيديولوجية هي أداة لإزالة التعقيدات و كشف الغموض الذي يكتنف حقيقة العالم .

وهناك من يعتبر الإيديولوجية بأنها نظام من العقائد المشتركة الذي يقدم المخطط المبدئي لحقيقة المجتمع والذي يرشد السلوك الإنساني، وهذه النظرة للإيديولوجية تركز على الأهمية الرمزية للإيديولوجية و تعتبرها نظاما رمزيا يقدم المعلومات و المعاني لحالة اجتماعية تسودها الفوضى و الغموض ، فالإيديولوجية ذات أهمية خاصة في حالات الضغوط و التوتر حيث تقوم بإرشاد السلوك الإنساني في غياب مرشد مؤسسي طبيعي ، و تتمثل الإيديولوجية في فكرة الفردية الداعية إلى أن الفرد هو أثمن شيء في المجتمع أو المؤسسة ، وأن المؤسسات الاجتماعية قد خلقت أساسا من أجل تسهيل سعي الفرد لتحقيق مصلحته وليس لإخضاعه إلى سيطرة الجماعة أو النظام.[34]

الإيديولوجية كعلم اعتبرت العقل والتربية هما أساس خلاص البشرية وتحررها واستلزم هذا الفهم للإيديولوجية كعلم إعادة تجديد الثقة في التقدم و التفاؤل والعقل والتربية والاعتقاد في تحرير البشرية.[35]

ولكن مفهوم الإيديولوجية مفهوم يعبر عن فكر إنساني ذو اتجاه معين يحمل في ذاته كيان وحدة مشتركة من أفكار وآراء لها علاقة بالماضي والحاضر والمستقبل، فيه آثار و تطورات ومناظرات تعبر عن معاني مشتركة؛ ولفظة **إيديولوجية** ترجع في الأصل إلى معناها اللغوي الفرنسي"**علم الأفكار**" ولكنها اختلفت في استعمالها من مكان لآخر ثم رجعت إلى الفرنسية فأصبحت دخيلة حتى في لغتها الأصلية ، وأول من استخدم هذا اللفظ هو المفكر الفرنسي " **دستوت دي تراس** " في كتابه " **تخطيط**

---

[34]- كامل محمد المغربي، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة**، ط1، الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2001، ص ص 103 - 104.

[35]- جورج لاين ، **الإيديولوجية والهوية الثقافية ، الحداثة وحضور العالم الثالث**، ط01 ، ت ، (فريال حسن خليفة) ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2002 ، ص 56.

لعناصر الإيديولوجية "، ولكن الشائع حول الإيديولوجية أن موضوعها ينصب على العلوم الإنسانية أو الفكر الإنساني.. و تجدر بنا الإشارة هنا إلى اتجاه يحاول تعريب الإيديولوجية ، وهذا الاتجاه يرى أنه يجب أن نعرب كلمة " **إيديولوجية** " لأن هذه اللفظة قد انتشرت في العالم العربي رغم عدم مطابقتها لأي وزن عربي، لذا يجب تعريبها وإدخالها في قالب من قوالب الصرف العربي، واللفظة البديلة كما يرى أصحاب هذا الاتجاه هي " **أدلوجة** " على وزن " **أفعولة** " فتصرف كالآتي حسب قواعد اللغة العربية : أدلوجة، الجمع : أداليج أو أدلوجات، و أدلج إدلاجا و دلج تدليجا، و إدلوجي الجمع أدلوجيون ، وبهذا المعنى يمكن القول مثلا ندرس أدلوجة عصر النهضة و تعني النظرة التي كان يلقيها رجل عصر النهضة إلى الكون و المجتمع ، فأدلوجة عصر من العصور هي الأفق الذهني الذي كان يحدد فكر إنسان ذلك العصر .

وإذا كان في ذلك محاولة لتعريب لفظة " **إيديولوجية** " إلا أن المضمون أو الدلالة الواقعية تحت اللفظة واحدة، وأيضا الاسمان " **أدلوجة**" و " **إيديولوجية** " على درجة من التقارب الذي لا يكاد أن يفرق بينهما، فسواء أكان هذا أم ذاك فـإن ذلك لا يغير من المفهوم أو المضمون أو الدلالة أو المعنى الواقع تحت اللفظ .

وإن كانت الإيديولوجية عبر عن نمط من المعتقدات والأفكار والقيم المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تسود مجتمع ما في عصر ما باعتبارها أنها تقوم بدورها في تشكيل سلوك الفرد و المجتمع ويتضح تأثيرها بوجه خاص في الجماعات السياسية.

وإذا كانت الإيديولوجية تصل بين الفكر و الواقع من حيث أنها نسق من الآراء و الأفكار يتسم بالوحدة أو النمط المميز الواحد في معظم مجالات المجتمع.[36]

---

[36]- أشرف حافظ، **إيديولوجيا النظم السياسية والإسلام**، ط1،عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 16.

يقوم تعريف **ناصيف نصار** على ثلاثة محاور: **المجتمع، الجماعة والعملية**، فالإيديولوجية عنده عبارة عن أفكار اجتماعية وهو يعني بذلك أن قضايا الفكر الإيديولوجي هي من الدرجة الأولى قضايا اجتماعية، الماهية الإيديولوجية هي الماهية الاجتماعية أما المحور الثاني فهو الجماعة فيعبر عنه **ناصيف** أن الجماعة تعبر عن نفسها أي عن مستوى الوعي الاجتماعي فيها وعن نظرتها إلى نفسها وإلى الجماعات الأخرى في الإيديولوجية التي تتبناها وتستعملها في تأكيد كيانها وتحقيق نزاعاتها ومقاصدها وصيانة إنجازاتها ومكتسباتها وصياغة برامج عملها، أما العملية فيعبر عنها بالقول : "أن ارتباط التفكير الإيديولوجي بمصلحة جماعة معينة في وضعية اجتماعية شاملة وفي مرحلة تاريخية معينة، يعني أن تحريكه يهدف إلى تحقيق لمنفعة الحسية التي ترى الجماعة فيها خيرا لنفسها، إذن غائية الفكر الإيديولوجي غائية نفعية ، في الدرجة الأولى وهذه النفعية هي الوجه الآخر للطابع العلمي الذي يميز كل تفكير مصلحي.[37]

مطلب ثاني: التطور التاريخي للإيديولوجية.

لم يكن ظهور مفهوم الإيديولوجية بمعزل عن مفهومي التاريخ والمجتمع و حين نقول ذلك نشير إلى الطبيعة الصراعية التي تميز بها المجتمع الذي تكون فيه ونما ، فقد ارتبط هذا المفهوم بالثورة الفرنسية 1789، و كان يرمي من ورائها سيما في عصر شهد تغيرات في أسماء جميع المؤسسات إعطاء اسم جديد لتلك الفلسفة التي هيأت للثورة كما كان لا بد من تبديل كلمة ميتافيز يقيل التي فقدت رونقها بكلمة إيديولوجية التي أضحت تدل على علم الأفكار أي العلم الذي يبحث في صفات الأفكار وقوانينها وسماتها وخاصة أصولها ، وكان لمفهوم الإيديولوجية دلالة ثورية إلا أنه سرعان ما أخذ معاني سلبية من موقع الفكر السائد و ذلك حين استخدمه " **نابليون** " للقدح والسخرية من أعضاء شعبه في معهد العلوم الأخلاقية والسياسية في فرنسا ، وقد كان جل الأعضاء من الرافضين لطبيعة النظام

[37]- تركي ، **مرجع سابق** ، ص 89.

السائد في شكل السلطة الفردية المطلقة فبسبب موقفهم نعتهم بالإيديولوجيين ؛ وبعد الثورة البرجوازية في أوربا تحولت الإيديولوجية إلى سلاح فعال مشروع سياسي واجتماعي ساهم في حركة التغيير وكان على الحركات الصاعدة وهي تحاول التغيير أو الثورة أو الاحتجاج أن تكون أكثر صراحة وقوة في التعبير عن نفسها كبديل، ومن ثم جاء الحديث عن الإيديولوجية على صورة لا ينقصها الوضوح فضلا عن التنظيم والتفصيل حتى يبدو هذا البديل الجديد مكتملا في عناصر مكوناته، ومن ثم حاول مفكرو القرن الثامن عشر صياغة نظرية للوعي الاجتماعي كعلم للأفكار يميز بين الوعي الصحيح و الزائف و لكن محاولتهم هذه كانت إيديولوجية فهي لم تقضي إلى وضع نظرية الإيديولوجية و إنما جاءت تتويجا عاميا لإيديولوجية جديدة هي الإيديولوجية العقلانية البرجوازية الصاعدة التي على رغم من كل مزاعمها بالشمولية ليست إلى طبقة خصوصية في التاريخ.[38]

غير أنه وبعد الثورة الفرنسية الكبرى ومجيء عصر الإيديولوجية كما يسميه" **هنري أيكن** "والتطور الوحيد الذي أصابته هو أنها جمعت ما بين العقل (وفق مفهوم فلاسفة التنوير) وبين النزعة الحسية أو الإمبريقية الإنجليزية ، بمعنى آخر فإنها جمعت العقل الفرنسي والحس الإنجليزي ليتكامل بناء الروح الجديدة المعبرة عن التنظيم الرأسمالي للمجتمع، وفي فرنسا كان النصر النهائي لها معبرا عنه بالنصر السياسي للثورة الفرنسية، وعلى ذلك فبقيام ثورة " **الباستيل** " توطدت دعائم التنظيم الجديد و تأكد نصره النهائي لتتحول إيديولوجيته من موقع المغير للمجتمع إلى موقع المحافظ له [39].

ومع مجيء القرن التاسع عشر، تظهر لنا أسماء بارزة ذات تأثير كبير على تطور مفهوم الإيديولوجية من أبرز هذه الأسماء، " **جورج فلهلم** "، "**فريدريك هيغل** " (1770– 1831)، **كارل ماركس** (1818 – 1883) **و فرديريك نيتشيه** (1844– 1900) ولعلنا نلاحظ أن كل هذه الأسماء

---

[38] -http :ww.alawam.org/article10101 .html .02 - مقالة بعنوان : **أفكار أولية حول مفهوم الإيديولوجية** ، ص ص 01 -

[39]- تركي ، **مرجع سابق** ، ص ص 19 - 20.

هي لمفكرين وفلاسفة ألمان، وهذا بدوره يعكس حقيقة أن عرش الفلسفة والفكر المجرد قد انتقل خلال هذا القرن من فرنسا إلى ألمانيا، فخلال القرن السابع عشر كانت الفلسفة انجليزية الجذور وفي القرن الثامن عشر فرنسية وفي القرن التاسع عشر ألمانية.

أما الاستعمال المعاصر في أدبيات العلوم السياسية، فإن الإيديولوجية عبارة عن مجموعة أفكار تتضمن رؤية ومخطط للتغيير الاجتماعي ، فهي عبارة عن أنماط من القناعات السياسية التي تبرز رؤى معيارية في الحياة السياسية، وهذه الرؤى عادة ما تتضمن العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع، والعلاقة بين الاقتصاد والسياسة في المجتمع، و كذلك أهداف وغايات السياسة بشكل عام [40].

إن التحديد الماركسي للإيديولوجية كوعي زائف ينفي أي فعل لها ؛ يقول في ذلك **إنجليز:** فكرة غبية عند الإيديولوجيين مضمونها أنه بما أننا نرفض أن يكون لمختلف القطاعات الإيديولوجية التي تلعب دورا في التاريخ تطور تاريخي مستقل فإننا بالتالي نرفض أيضا كل فعالية تاريخية لهذه القطاعات الإيديولوجية وهذا معناه الانطلاق من الجهل المطلق للفعل المتبادل ومن ثمة تعبر الإيديولوجية إراديا وبشكل واضح داخل حقل الصراعات الاجتماعية عن مواقف وطموحات فئة أو طبقة اجتماعية [41].

مطلب ثالثا: جذور التبعية الإيديولوجية.

إن الوضع العربي العام و ما وصل إليه من طريق يبدو وكأنه مسدود فمنذ ما يسمى بعصر النهضة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وفي أعقاب المواجهة الأولى بين العرب والغرب وحتى هذه اللحظة تجاذبت العرب من محيطهم إلى خليجهم تيارات فكرية مختلفة كانت بضرورة إيديولوجيات سياسية متنافرة ومتناقضة متصارعة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار

---

[40]- تركي ، **مرجع سابق** ، ص ص 86 – 87.

[41]- أفكار أولية حول الإيديولوجية، **مرجع سابق** ص 06.

مرورا بالوسط ، ومن الرجعية من طرفها الأدنى إلى التقدمية في طرفها الأعلى، ومن التقوقع الكامل في التراث إلى الرفض الكامل لهذا التراث والسباحة في تيار جذري من الأسلوب الأدبي إلى الدعوة الدائمة والمستمرة إلى الثورة ،إلى غير ذلك من مفاهيم لا يتجاوز مضمونها وخطابها الفكرة ذاتها، ومن الدروشة إلى البوهيمية تقوم نظم وتسقط أخرى و يأتي المد فلا يلبث الجزر أن يسود وتارة نحن أمة عربية و أخرى نحن حراس الإسلام و في موقع نحن جزء من تراث نضال الإنساني الأممي، هذه هي خلاصة أو موجز تاريخنا العربي المعاصر ولأكثر من قرن من الزمن ، نحن و حتى الآن لا نزال في مرحلة التجربة، والخطأ فيما يتعلق بالأسئلة المصيرية والمتعلقة بوجودنا كأمة وجماعة في مقابل الأمم والجماعات الأخرى، ما زلنا نقف حيارى أمام أسئلة قد تبدو بسيطة تجاوزتها الأمم والجماعات من حولنا، كل ذلك على ال رغم من الكم الهائل من التيارات الفكرية والإيديولوجيات السياسية التي خبرناه ونخبرها [42].

بمعنى آخر نحن مازلنا نواجه قضايا مصيرية تتعلق بالوجود الاجتماعي ككل لا بد من اتخاذ مواقف تجاهها، وليست المسألة متعلقة ببعض الجزئيات أو التفصيلات التي يتوجب حلها بعد حل القضايا والمسائل الكلية كما هو الوضع في بيئة أوربية أو أمريكية، وعلى ذلك فإن من أكبر الأخطاء التي ترتكب تجاه تاريخنا كأمة ومجتمع هي انتزاع التيارات السائدة في تاريخ أمة ما وإعطاء ص بغة عالمية، والحقيقة المطلقة ومحاولة فرضها على تاريخ أمة مختلفة لم تصل إلى وضعها الراهن وفق صيرورة مشابهة لتلك الصيرورة التي مرت بها الأمة والتاريخ المنقول عنها وثقافتها ، ف لكما يقول **زكريا إبراهيم**:"... إننا لن نستطيع أن نفهم آراء الفلاسفة ومذاهبهم إلا إذا عمدنا إلى وضعها في سياق التاريخ ، فإن لكل فلسفة إطارها الحضاري الذي لا تفهم إلا في داخله "، ومثل هذا القول ينطبق على التيارات الفكرية بمجملها ونضيف إلى هذا القول فنقول إلى فلسفة ما أو إيديولوجية أو تيار فكري

---

[42]- تركي ،**مرجع سابق**، ص ص 80 -81.

عندما ينتزع من جذوره الحضارية ليزرع في تربة حضارية مختلفة فإنه يكون تشويها للتيار والتربة الحضارية الجديدة على حد سواء.[43]

إن المشكل في الوطن العربي هي مشكلة إيديولوجية بشكل خاص، وكل المشاكل إنما تتفرع من هذه المشكلة في المقام الأول، فإشكالية الأصالة والمعاصرة والعروبة والإسلام ، التراث والثورة، الاستقلال والتبعية، الدين والدنيا، الدين والدولة إلى غير ذلك من إشكالات ما هي إلا انعكاس وتجسد للفراغ أو الضياع الإيديولوجي أو الثقافي الذي توجد فيه كأمة، يفترض فيها وحدة الوعي كتعبير عن وحدة ذاتها، هذا لا يعني إنكار أهمية وتأثير الإشكالات البنيوية التي ورثناها خلال تاريخ طويل من القمع والاستبداد والاستعمار والاستقلال السياسي الناقص والمشوه إلا أنه وفي وطننا العربي فإن هذه الإشكالات البنيوية تحولت إلى تابع أو دالة الإيديولوجية السائدة والتي هي بدورها مجرد تعبير عن فراغ أو ضياع إيديولوجي الذي نعيشه، فهذه الإيديولوجيات السائدة والتي خبرناها خلال تاريخنا المعاصر، ليست إلا تعبيرا عن الاستلاب الثقافي العام الذي يشهده الوطن العربي، فهي بعيدة كل البعد عن نبض التاريخ العربي والذي يشكل شخصية الأمة و ذاكرتها بغض النظر عن قبولنا أو رفضنا له، ولا تعكس أو تعبر بأي شكل من الأشكال عن طبيعة للبنى الاجتماعية الثقافية السائدة ولا كيفية تغييرها تغييرا يستوعب الواقع والتاريخ، لا تغييرا ينفصل عنها فيفقد فاعليته ويشوه تلك للبنى زيادة على ما هي فيه من تشويه، وتكون النتيجة في خاتمة المطاف تحذيرا فعليا للتخلف وتوطيد التقدم أو التطور السطحي المرتبطة بجميع مستوياته العليا والدنيا، الفوقية والتحتية بالغرب الرأسمالي خاصة، مما يحولنا إلى أتباع وعبيد لأسياد هنا وهناك.

إن جميع المشكلات التي يثيرها المجتمع أو يفرزها، إنما تصل إلى الذهن أو الوعي عن طريق وسيط معين، هذا الوسيط هو الإيديولوجية، فإذا ما كانت هناك فجوة أو عدم اتساق بين الإيديولوجية ،

---

[43]- ناصيف ، **مرجع سابق** ،ص ص 13 - 14 .

والواقع الذي تريد نقله فإن مثل هذا الواقع يتحول إلى شيء أشبه ما يكون بجنين مشوه، بمعنى آخر يتحول الواقع المنقول إلى لا واقع و تكون النتيجة وعيا زائفا أو مخذرا غير قادر على إعطائنا صورة حقيقية عمن نحن وإلى أين نسير . يؤدي هذا الوضع إلى نوع من فقدان الذات تكون أبرز مؤشراته غربة المثقف واستلابه و هامشية الجماهير وتعطيل الصيرورة التاريخية الاجتماعية، وهذه كلها مؤشرات يزخر بها الوطن العربي المعاصر.[44]

مما سبق طرحه يمكن القول أن مشكلات الوطن العربي هي مشكلة تبعية فكرية للغرب، يقول الدكتور" **محمد حسان** ": " **إذا لم تكن لقمتنا من فأسنا لن تكون كلمتنا من رأسنا** "[45] ، وهذا هو المشكل الحقيقي ليست كلمتنا من رأسنا فإن التبعية الفكرية والمقصود بها هنا التبعية الإيديولوجية للغرب. فإن تأثير الحقبة الطويلة من الاستعمار والاستبداد والتبعية أو حتى بعد الاستقلال فإنه استقلال شكلي أما المحتوى فهو شيء آخر ،فإن هذه المشكلات البنيوية تحولت إلى عائق أمام النظم السياسية العربية في إيجاد الطريق السليم إلى المستوى الذي وصلت إليه الدول المتطورة المتقدمة ، وكل ذلك راجع في الأصل إلى الفراغ الإيديولوجي الذي تعاني منه ، فهذه الإيديولوجيات التي تنتشر هنا وهناك على مستوى أقطار الوطن العربي ما هي إلا دليل على ضياع الفكر والثقافة و الحضارة العربية والتي هي بعيدة كل البعد عن نهج أمتنا، إنه ومن المستحيل أن تقوم باستيراد هذه الإيديولوجيات أو قيامها ونجاحها في الوطن العربي لأنه لا المكان مكانها ولا الثقافة هي ثقافتها ولا الدين هو الدين نفسه ولا الظروف الاجتماعية نفسها ، لذلك من المستحيل نجاح هذه الإيديولوجيات في غير مكان ولادتها إن صح التعبير.

مطلب رابع:الإيديولوجية والهوية الثقافية.

---

[44]- تركي ، **مرجع سابق** ، ص 82.

[45] -لقاء تلفزيوني مع الدكتور، **محمد حسان**، قناة الرحمة، 2014.

لقد تم التعرف على مفهوم الإيديولوجية سابقا إلى حد ما محاولين الوقوف عند كل وجهات النظر لأن مشكلة تعريفها تكاد تكون طاغية على عصر بأكمله وذلك منذ بروز المصطلح في حد ذاته، لا شك أن مفهوم الإيديولوجية من أكثر المفاهيم شيوعا وتداولا ولكن معناه من أكثر المعاني إثارة للجدل ومن ثم هو أقل المفاهيم ثباتا، من خلال هذا كله فهو مصطلح له ارتباطات وعلاقات مع بعض المصطلحات التي يؤثر فيها ويتأثر بها من بين هذه المصطلحات الهوية الثقافية التي سيتم التطرق للعلاقة بينهما، قبل ذلك يجب التطرق إلى تعريف الهوية الثقافية هي الأخرى ليسهل التعرف على التأثير بينهما .

تشكلت الهوية الثقافية الأوربية مع بداية الحداثة منذ النهضة في القرن السادس عشر، وفي الحقيقة هناك اختلاف بين فلاسفة في تصور الهوية الثقافية وتقبل بشكل عادي معنى الهوية كعملية بناء وإعادة بناء لا يمكن ردها إلى جوهر أو ماهية، وعند الاتجاه التاريخي تكون المفارقة أن التأكيد على الخصوصيات التاريخية يؤدي بالنظريات التاريخية إلى تصوير الهوية الثقافية بشكل لا تاريخي أي تصور الهوية الثقافية بوصفها جوهر أو ماهية أو روحا ثابتة وعلى هذا تكون الاختلافات التاريخية بين الشعوب والأمم غير ممكن قنطرتها ، ويرى "**لارين جورج** " أن مسألة الهوية الثقافية في علاقة دقيقة بمسألة الهوية الشخصية باعتبار أن الثقافة هي إحدى المحددات الرئيسية للهوية الشخصية .[46]

وتعني الثقافة لدى "**إدوارد تايلور** " في كتابه " **الثقافة البدائية** " بأنها في معناها الواسع هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع .

---

[46]- لاين ، **مرجع سابق** ، ص ص 23 - 24.

وبعد هذه التوطئة لتعريف الهوية الثقافية ولمحاولة وجود إذا كان هناك ص لة بينها وبين الإيديولوجية ولعله ببعض النظرة التحليلية نستطيع أن نحكم بوجود كثير من التطابق بين مكونات كل منها بل الواحدة قد تكون سببا من أسباب و مكونا من مكوناتها، حيث أن تصورات الأفراد في هما تتشكل وتتعمق إلى أن تصبح وسيلة تحقق للإنسان حاجاته ، و من ثمة تكون الإيديولوجية والثقافة مجرد جزء من اللغة العامة التي على أساسها يكون السلوك المشترك لأفراد الشعب ، وعادة ما تكون الإيديولوجية والثقافة هي الوسائل التي تجعل التفاعل ممكنا داخل الجماعة أو المجتمع، حيث هما اللذان يجسدان ويساعدان على تشكيل الصيغ والقوالب الفكرية التي لا يمكن للتفاعل أن يتم بدونها ، فللثقافة تخلق القيم بمعنى الأنواع المعينة من السلوك، بغض النظر عن المدى الذي تكون عليه من الأخلاقية وذلك ما تذهب إليه الإيديولوجية لاسيما تلك التي تخلق بعيدا عن عالم الواقع.

وإذا كان **تايلور** قد ذهب إلى أن الثقافة هي جملة الخصائص التي يتصف بها الإنسان نتيجة لانتمائه إلى مجتمع معين ، فإن الإيديولوجية هي التي تفعل ذلك تمام حيث هي التي تحدد له أنساق من التفكير لا يتعداها وكذلك أنماط من السلوك لا بد من الالتزام بها، وإذا كانت الثقافة تلزم الإنسان بطريقة معينة في جميع أنشطة حياته اليومية ، فإنه بذلك يتصرف وفق إيديولوجية الفردية أو الجماعية بطريقة لاشعورية ؛ وتشترك كل من الثقافة والإيديولوجية في أمر في غاية الأهمية بالنسبة للإنسان وهو النظرة إلى الحياة التي تنبثق من معطيات كل منهما والتي تبدوا واضحة في حركة المجتمع كله وبالتالي تحدد العلاقات مع الوحدات الأخرى.

أليست الثقافة هي الانعكاس الفكري للقواعد والقوانين والنظم السائدة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ؟. أليست تلك القواعد والقوانين وهذه النظم هي التي تحدد وتشكل الإيديولوجية من جهة أخرى ؟ [47].

وعلى الرغم من ذلك هناك بعض الحالات التي تختلف فيها الإيديولوجية عن الثقافة في عدد الأتباع، حيث في الوقت الذي يخضع فيه المجتمع لبنود ثقافة المجتمع فيما يعرف بسيادة أو تحكم أو طغيان الثقافة في مواجهة بقية العناصر الفكرية، فليس الأمر كذلك بالنسبة للإيديولوجية إذ ليس بالضرورة أن يؤمن جميع أفراد الشعب أو الأمة بنفس الإيديولوجية لاسيما وإن كانت تلك هي إيديولوجيا الطبقة الحاكمة التي تريد فرضها على الجميع بالقوة [48].

وإن كان ثمة اختلاف بين مفهوم ومضمون الهوية والإيديولوجية والثقافة والسياسة والدين إلا أنه لا انفصال بينهم لأن الإرث الثقافي هو الذي يكون هوية المجتمع و التي بدورها تفرز إيديولوجيته. وطالما أن الهوية شكلت الإرث الثقافي للمجتمع عبر تاريخه ، فمن الضروري أن يكون هناك تأثير بين مختلف المجالات المكونة لثقافة المجتمع بموجب المتغيرات المستحدثة سواء من داخل المجتمع أو من ثقافات المجتمعات الأخرى عن طريق التفاعل الثقافي والتجاري والسياسي بين المجتمعات عبر الأزمنة المختلفة وهذا التفاعل يأتي أحيانا في صور نزاع ؛ والتنازع هو عبارة عن حوار لتغليب رأي على الآخرة وإثبات صحته .

---

[47]- عبد الرحمن خليفة، **إيديولوجيا الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1996 ، ص ص 145 – 146.

[48]- **نفس المرجع** ، ص 148.

تتنازع الهويات لأسباب كثيرة منها الاختلاف المتباين بينها في المجالات المكونة لها كالمعتقد الديني وأيضا الاختلاف في المقومات الثقافية التي أفرزتها البيئة الخاصة لكل مجتمع ، وكذلك الفارق في المستوى الحضاري المنتج من إيديولوجية المجتمع [49].

تبدو الإيديولوجية كنواة صلبة و قوية وسط لباب من الثقافة فضفاضا، وبالتالي فإن هذا القطاع من الثقافة يقدم رؤية على شكل نسق متماسك أكثر وضوحا وأكثر إرادة وأقل غموضا والتباسا من مجموع الثقافة [50].

إن مشكلة الهوية والثقافة في دول النامية بأخص مشكلة متشبعة و متغلغلة فإن هذه الدول تعاني أزمة تغلغل و أزمة هوية ذلك حتما سوف يؤدي إلى التأثير السلبي أو لعكس على إيديولوجيتها وتبعيتها للغرب .

مبحث ثالث :السياسة العامة وفق المنظورات الإيديولوجية .

لابد وأن كل منظور فكري له أسسه وقواعده التي يرتكز عليها و وفق هذه الأسس يتم رسم السياسات العامة من خلالها و نلتمس من خلال مخرجاتها الأثر الإيديولوجي الذي ينتهجه النظام السياسي،وتعمل النظم السياسية وفقا لإيديولوجية سياسية تعكس المبادئ و القيم التي يتبناها النظام السياسي وانعكاسات الإيديولوجية في صنع السياسات العامة من خلال علاقتها مع المجتمع ونوعية الثقافات السياسية التي يتبناها ذلك المجتمع وآلية عمل المؤسسات الرسمية وتطبيقها لإيديولوجية النظام السياسي.

---

[49]- أشرف ، **مرجع سابق**، ص ص 28 – 29.

[50]- عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة:المفاهيم والإشكاليات ... من الحداثة إلى العولمة**ط1 ، لبنان: مركز الوحدة العبي ، 2006 ، ص 79.

وللإيديولوجية دور مهم في حركة الأنظمة السياسية وفاعليتها وقدرتها التأثيرية ، فلا توجد دولة دون أن يكون لها إطار إيديولوجي واضح وصريح، فالنظم السياسية لا تعمل بشكل عشوائي، وإنما تعمل في إطار من المعتقدات والتوجيهات السياسية التي تعرب عنها صراحة كأن يقال نظام اشتراكي، أو ليبرالي، أو ديمقراطي...، أو تتركها ضمنيا يكشف عنها شكل الفعل الاجتماعي الذي يصدر عن الدولة، وينسحب هذا القول إلى النظم السياسية كافة بصرف النظر عن سيطرتها وتعقيدها .

مطلب أول: السياسة العامة وفق المنظور الرأسمالي.

كون الإيديولوجية نظام للقيم والمعتقدات والأفكار والتوجيهات الخاصة بالنظام السياسي فإن نجاحها في القدرة على نقلها إلى واقع التطبيق وبالتالي فإن نجاح السياسة العامة للدولة يكمن بدوره في مقدار تكامل العلاقة ونجاحها بين الإيديولوجية وثقافة المجتمع ،كلما كان هناك قدر من التفاهم والاتفاق بين النظام السياسي وإيديولوجية وبين المجتمع مما يحتوي من ثقافات متعددة و كيفية التعبير عنها والاستجابة لها كلما كانت السياسة العامة أقدر على النجاح ويتوقف ذلك على صفات تجعل من الإيديولوجية أكثر قدرة و فعالية في تحقيق أهدافها من بينها:

1- البساطة والعفوية في المبادئ، فكلما كانت الإيديولوجية أكثر بساطة وعفوية وأقل تعقيد حققت انتشار أكبر وذلك نتيجة البساطة التي تجعلها في متناول إدراكها.

2- الاتفاق النسبي مع الثقافة السياسية للمجتمع، إنما تعكس تاريخ ذلك المجتمع وخبرات أفراده وطبقاته السياسية عبر الزمان، فكلما كانت الإيديولوجية السياسة المطروحة أكثر قربا من الثقافة السياسية تكون أقرب إلى الانتشار والفعالية.

3- الاتفاق مع مصالح الجماعات المكونة للمجتمع ...فعلى الإيديولوجية أن تكون ذات مضمون تجد فيه مختلف طبقات وفئات المجتمع الرئيسية ما يعكس أهدافها ويعبر عن آمالها ويحقق مصالحها ، وليس معنى هذا القول أن تكون الإيديولوجية توفيقية أو تلفيقية.

ويحاول النظام السياسي إيجاد قدر من التفاهم و الاتفاق العام بينه و بين المجتمع بشكل يعطيه القدرة و الفاعلية في الحركة و التأثير و تنفيذ لسياساته العامة ، فالنظام السياسي يسخر كثيرا بأجهزته الحزبية و التعليمية و الاتصالية على وجه الخصوص لنشر الإيديولوجية السائدة و خلق قدر من الاتفاق العام يتبلور حول الأفكار الأساسية لهذا النظام. وتربط بالإيديولوجية بمسألة هامة هي الثقافة العامة للمجتمع و طبيعة العلاقة بينهما فيما إذا كانت قائمة على التلاحم و الجذب أو التنافر والتباعد وتأثيرات ذلك في السياسة العامة التي تتبعها الدولة و نجاح تلك السياسات .[51]

تغير مفهوم العناصر التي تشكل الرأسمالية بشكل كبير مع مرور الوقت فضلا عن كونه يعتمد على المنظور السياسي والنهج التحليلي الذي يعتمده الدارس لهذه المسألة وقد ركز آدم سميث على دور التخصص في تعزيز كفاءة تراكم رؤوس الأموال، واحتفظت" **آين راند** " بالرأي الذي يشير إلى أن الرأسمالية هي النظام الاجتماعي السياسي الوحيد الصالح أخلاقيا وذلك لأنه فقط يتيح للناس حرية التصرف في إطار مصلحتهم الذاتية العقلانية وأكدت أنه لا يوجد نظام سياسي اقتصادي في التاريخ قد أثبت قيمته بمثل هذا الوضوح و أنفع للبشرية إلى هذا الحد وعرفتها بأنها نظام اجتماعي يقوم على الاعتراف بالحقوق الفردية بما في ذلك حقوق الملكية التي تكون جميع الممتلكات بما فيها المملوكة للقطاع الخاص وأشارت إلى أن الرأسمالية هي المثالية غير المعروفة فلا يعرف الناس طبيعتها في ظل وجود التزام ضمني، وتتوقف الرأسمالية على التوسع إلى البعد العالمي للنظام الاقتصادي الذي يتم خلاله تداول البضائع والخدمات في الأسواق وتنتمي فيه السلع الرأسمالية إلى الهيئات غير الحكومية،

---

[51]- أحمد زايد، **الدولة في العالم الثالث** .ط1، القاهرة: دار الثقافة، 1985، ص 162.

وتختلف الرأسمالية أيضا عن اقتصاديات السوق الأخرى التي تميز الملكية الخاصة من خلال تركيز وسائل الإنتاج في يد قلة قليلة، والإيديولوجية الليبرالية تقوم على خمسة معتقدات أو التزامات متداخلة ومتفاعلة وهي:

1- الحرية: أي إعطاء الفرصة لأفراد لصنع خياراتهم.

2- الفردية: وتعني أن الهدف من وجود المجتمع والسياسات هو تحقيق وحماية الحقوق الفردية في الحياة.

3- المساواة: ضمان المساواة الفعلية في الفرص للأفراد.

4- الملكية الخاصة: يحدد الأفراد من خلال مواقفهم وشخصياتهم وحماية أنفسهم وتحديد مواقعهم في المجتمع.

5- الديمقراطية: النظام السياسي يقوم على سيادة اختيار الأفراد.[52]

يزعم **تشارلز أندرسون** " أن العملية السياسية تعكس جزئيا الاختبارات الإيديولوجية والقيمية للقادة السياسيين ، فالمعتقد بنظره يوجه السياسة كما يضفي الشرعية على قرارات القادة السياسيين، إلا أن هناك عدد آخر من المتغيرات غير المعتقدات الإيديولوجية كالحرية والمساواة تل عب دورا مؤثرا في تشكيل وتوجيه السياسة العامة وعلى الرغم من صعوبة تقدير حجم تأثير الإيديولوجية السياسية على السياسة العامة بدقة إلا أنه لا ينبغي إغفال الدور الذي يمكن أن تلعبه في توجيه السياسة العامة حيال الحريات المدنية وتوزيع الثروة ، وقد انعكس ذلك الغموض الإيديولوجي على السياسة العامة في

[52]- توم جي بالمر، **أخلاقيات الرأسمالية**، ط1، ت محمد فتحي خضر، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013، ص 78.

الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم فإن رسم السياسة العامة يتبلور من خلال التسويات أو الحلول الوسط أو المساومات بين الجماعات المخالفة المكونة للنظام ككل [53].

يمكن القول أن السياسة العامة للدولة التي تنتهج إيديولوجية معينة سواء كانت هذه الإيديولوجية رأسمالية أو غيرها فإنه من الضروري أن تلك السياسة العامة ستكون حتما نتاج أو حصيلة إن صح التعبير الفواعل الرسمية وغير الرسمية لمؤسسات الدولة والصراع بينها ومحاولة التسوية لإرضاء جميع الأطراف كل هذا طبعا داخل أو تحت غطاء الإيديولوجية المنتهجة من طرف النظام والحفاظ على المبادئ والأسس التي يقوم عليها كل منظور ، كما يتم بلورة السياسة العامة على حسب المنظور الإيديولوجي و سيتضح ذلك من خلال مراحل السياسة العامة كلها من الرسم وحتى التقويم ويتضح في مخرجات النظام السياسي في حد ذاته.

لكن هل نجحت السياسة العامة وفق هذا المنظور في غير الأماكن التي نشأت فيها ؟ وهل هذا المنظور قائم على أسس ومبادئ عالمية تجعله صالح في كل بلدان العالم ومنها بلدان العالم الثالث وعلى الأخص بلدان العالم العربي؟ .

مطلب ثاني: السياسة العامة وفق المنظور الاشتراكي.

لقد اختلف المفكرون حول طبيعة وحجم التأثير الذي يمكن أن تحدثه الإيديولوجية فالبعض منهم خاصة الذين يغلبون البعد ألمصلحي يعتقدون أن سلك الدول وتصرفاتها تحددها المصالح الخاصة وليس الإيديولوجية، على اعتبر الإيديولوجية هي في النهاية انعكاس للواقع ، ونتاج لما هو موجود وفي المقابل يعطي البعض الآخر أولوية كبيرة للإيديولوجية، على اعتبار أن لها دورا حاسما ومؤثر في تحديد سلوك الدول، بدليل أنها كانت العنصر الهم في تحديد شكل و نوعية العلاقة بين المعسكرين

---

[53] -http:// albayan.co.uk/rsc/article02.aspxID. مها عبد اللطيف ، **النظام السياسي والسياسة العامة**.

الرأسمالي والشيوعي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فمنذ نجاح الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917 وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، أصبحت الإيديولوجية من أهم أدوات الصرع الدولي، و ذلك بسبب انتقال وانتشار النفوذ الشيوعي خارج حدود الاتحاد السوفيتي في مناطق شرق أوربا وجنوب شرق آسيا، ونجاح الثورات في دول مهمة كالصين وكوبا وفيتنام، وازدياد نفوذ الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في العديد من دول أوربا الغربية المتحالفة مع الولايات المتحدة كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا التي حملت معها العداء للرأسمالية وزعيمتها الولايات المتحدة .

وقد شكلت الحرب الباردة التي استمرت تأثيراتها القوية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى نهاية السبعينات ومنتصف الثمانينات من القرن الماضي، مرحلة خطيرة من مراحل الصراع بين المعسكرين في هذه المرحلة استخدمت الإيديولوجية الشيوعية كأداة للتأثير النفسي والدعائي للسياسات السوفيتية ووسيلة صراع لمواجهة دول المعسكر الرأسمالي هي إيديولوجية عدائية استغلالية تحاول السيطرة على العالم والترويج في المقابل للإيديولوجية الشيوعية الاشتراكية على أنها إيديولوجيا سليمة هدفها تحقيق الاستقرار و الهدوء و حماية مصالح الشعوب.

وقد استخدم الاتحاد السوفيتي الوسائل الدعائية، من أجل تحسين صورته على المستوى الدولي من خلال التأكيد على أنه دولة محبة للسلام داعمة للآمال وتطلعات شعوب العالم الثالث، واصفا في الوقت ذاته الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بأنها دول استعمارية إمبريالية هدفها السيطرة على شعوب العالم الثالث ونهب خيراتها[54] .

يتميز النظام الاشتراكي بعديد من الصفات والمميزات ومنها :

---

[54]- محمود علي، حنان خمش، "العلاقات الدولية والايديولوجية: مقاربة ماركسية"، **مجلة المفكر**، العدد10، (ب س ن)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، ص ص 79-80.

1. الإيديولوجية (الجماعية):الإيديولوجية الاشتراكية هي بدورها أيديولوجية ذات مصادر متعددة، ولكنها تمثل رد فعل للإيديولوجية الرأسمالية، ومرحة تاريخية تالية لها . ففي مواجهة النظام الطبيعي، وجد النظام الجماعي (فكرة العقد الاجتماعي)، ومن هنا العبارة الشهيرة عندما تتغير التنظيمات ، يتغير المجتمع، وهذه الأيديولوجية العلمية الاشتراكية هي التي تواجه إيديولوجية في النظام الرأسمالي، فهي لا تؤمن بالغيبيات، وتهتم بالقوانين التطورية وتعتمد على الجدلية والمادية في تفسير تطور المجتمع ، فالتنظيم والعلمانية تقابل الرشادة بهدف تحقيق أكبر كفاءة للنظام.

وأخيراً فالاشتراكية تؤسس على الجماعة في مواجهة الفردية فهي تفضل المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية وهي تعارض الليبرالية ، وتؤمن بضرورة التدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي لصالح المجتمع ،وتصحيح الآثار الاجتماعية وأنانية السلوك الفردي .

2. التوزيع العادل للثروات (المساواة): (لكل بحسب عمله – لكل بحسب حاجته)، هذا هو الشعار الذي ترفعه الاشتراكية في توزيع الثروات على أسس العدالة والمساوا ة.

وتعتبر عملية إعادة توزيع الدخل القومي بشكل يحقق العدالة والمساواة في التوزيع من أهم الأسس التي يقوم عليها الوجود الاشتراكي ، ولا يقصد بالعدالة والمساواة أن يتقاضى كل فرد نفس النصيب من الدخل القومي، وإنما ينال كل فرد نصيبا يتلائم مع مردوده من الإنتاج ومساهمته فيه ، فالأشخاص المتساوون في الكفاءة والمهارة والإنتاجية سوف ينالون نصيبا متكافئاً. ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين الأفراد وطبيعة النظام الاشتراكي على إلغاء الملكية الخاصة لا تسمح لفئة من المجتمع أن تقتطع أجزاء هامة من الدخل القومي دون أن تساهم فيه بجهد فعلي، وبذلك يتحول المجتمع إلى طبقة واحدة تعمل ضمن أهداف المجتمع وتتلقى التعويض العادل لقاء مساهمتها في الإنتاج.

3. **التخطيط المركزي :** يعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي الشامل في الادارة الاقتصادية ، نعني بالتخطيط عموماً العمل الواعي للسيطرة على واقع معين وذلك بقصد تغييره في فترة زمنية محددة إلى واقع آخر. وينطوي هذا التعريف على جملة أمور أهمها:

أن الواقع الجديد أفضل من الواقع الحالي وأن الأمور لو تركت على غابرها لما تبلور الواقع الجديد في الفترة الزمنية المحددة ، وعليه يتطلب التخطيط تحديد الواقع الحالي ، ورسم أهداف طموحه والسعي لتحقيق هذه الأهداف عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيهاً واعياً وكفؤاً ، ومن هذا المنطلق فالتخطيط علم وفن إذ أنه يقوم على تفهم موضوعي لواقع معين ومحاولة لتغيير هذا الواقع في آن واحد وبما يتفق وطموحات المجتمع أو السلطة السياسية وذلك عن طريق رسم وتنفيذ سياسيات محدده، والتخطيط الاشتراكي هو محاولة جماعية وقومية لتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية التي يحوزها الاقتصاد ، واستغلالها بطريقة علمية ومنظمة لأجل تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي وتنظيم الإنتاج وإعادة الإنتاج. وهناك مميزات أخرى يتميز بها النظام الاشتراكية مثل استقرار الاقتصاد القومي كنتيجة للتخطيط الاقتصادي، وكذلك تنمية روح التعاون والمساعدة بين أفراد المجتمع وإحساسهم بالمسؤولية الوطنية ومحاولة تحقيق اكبر قدر من الكفاءة والإنتاج وعدم الاستغلال.[55]

إن علاقة الإيديولوجية بالسياسة العامة ما هي إلا تعبير عن مجموعة القيم و الأفكار التي تتوسخ في فكر مجموعة من الأفراد وتصبح هذه الأفكار تحدد سلوكهم ومواقفهم في مختلف المسائل والمشكلات التي تطرح أمامهم من أجل وضع برنامج أو إيجاد حلول، فهي حينها تكون إما تبريرا أو تفسير موقف معين أو برنامج معين أو خطة معينة يراد من ذلك طرحها أو انتهاجها وهي بالتالي وظيفة إيديولوجية تعكس التوجه، ويكون تأثير الإيديولوجية من خلال إعطاءها ما يسمى الحجج العقلية

---

[55] http://legalcounsel.own0.com/t111-topic **abadi** .النظام الاشتراكي في 2009/2/15, 07:11

والعاطفية التي تطرحها لتدعيم وتأكيد أحقية هذا النشاط أو ذاك، وهنا تظهر الإيديولوجية كعامل محرك ومؤثر حسب النسق الفكري في عملية صنع السياسات العامة، وهنا تأخذ الدور الرئيسي، وهنا يمكننا التكلم عن السياسات التنموية التي تمس مختلف المجالات التي تتشكل من مجموعة من السياسات العامة تتحكم فيها المبادئ الإيديولوجية كما هو الحال في ما يخص السياسات التنموية ذات الطابع الاشتراكي الذي تتبنى الحكم على أساس الحزب الواحد.

الملكية العامة لوسائل الإنتاج الاجتماعي، مبدأ تكافؤ الفرص حق تدخل الدولة وسيطرتها على النشاط الاجتماعي، التخطيط الوطني أو القومي، هاته المبادئ تجسدت إلى حد بعيد في مختلف السياسات العامة التي عرفتها الدول التي تبنت الإيديولوجية الاشتراكية في الفترة الممتدة من الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات من القرن الماضي، حتى سقوط و تلاشي الاتحاد السوفيتي وفشل سياساته وتحول معظم دول التي كانت تتبنى الاشتراكية إلى اللبيرالية.[56]

مطلب ثالث: السياسة العامة وفق المنظور الإسلامي

يرتبط المدلول المعرفي للسياسة العامة وفق الطرح الإسلامي بمجموعة العمليات التي تعكس وجها من أوجه التدبير،وتصميم كيفية أداء و كذا صياغة وهندسة الأهداف وإعداد البرامج والتخطيط كمهمة إدارية تباشرها أجهزة الإدارة العامة، مع مراعاة أربعة جوانب أساسية هي الوقت، طبيعة الموضوع، درجة الملائمة وأخيرا ضمانات حسب الأداء والتصرف.

[56]- زيدان جمال ، **تحليل السياسات العامة** ، محاضرات ألقيت لطلبة السنة الرابعة علوم سياسية ، جامعة سعيدة ، 2012 – 2013.

فحسب الأستاذ الدكتور "**منصور بن لرنب** " تصبح السياسة العامة جزء لا يتجزأ من التدبير السياسي، على غرار العقل والجود والعزم والتعمير والتقدير – لإصلاح الحال وتدبير الخلل لصالح أفراد الأمة جميعا، إنها بمثابة هندسة وصياغة الأهداف والغايات في شكل برنامج محدد وهادف وإنساني من جهة، وفي مفهومها العام هي اتجاه يوضح أسلوب منهاج التفكير في التحليل السلوكي أساسه استبصار الأزمات والإعداد للمستقبل من جهة ثانية، كما أن رسم السياسات العامة و خاصة هي جزء لا يتجزأ من منظومة علوم السياسة، محورها الإصلاح و إدارة شؤون المدينة من جهة ثالثة[57].

أما الباحث "**خيري عبد القوي**" فالسياسة العامة عنده تنحدر في كونها تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير سياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة[58].

غير أن الدكتور " **محمد قاسم القريوتي**" حيث رأى بأن السياسة العامة هي كل عمل أو امتناع مقصود عن القيام بعمل، أو التعبير عن موقف تقوم به الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر[59].

تتميز السياسة العامة في الإسلام بقدرتها على الجمع ما بين السياسة العامة كعلم في تطبيقه ومبادئه وأخلاقياته على أساس تكاملي مع ما يقدمه الإسلام من تطبيقات تلائ نطاقات وجوانب متنوعة متضمنة في السياسات العامة، وتحاكي قضايا إنسانية معاصرة مثل : تخفيف حدة الفقر ، قضايا الرجل والمرأة، الفساد، التنمية العالمية، الأخلاق، المواطنة والهوية، القيادة السياسية الخارجية، السياسة الصحية، السياسة التعليمية، الحكومة الإسلامية سياسة التخطيط المدني والقيادة في صناعة السياسات،

---

[57]- أ.د.منصور بن لرنب،**محاضرات نظام الحكم في الإسلام**،مطبوعة ألقيت على طلبة الدراسات العليا، جامعة الجزائر،معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2000، ص 20.

[58]- ثامر محمد كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2004، ص 28.

[59]- القريوتي، **مرجع سابق**، ص 30.

هذا التنوع في المواضيع والأفكار، ومحاولة معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي، يوفر بيئة خلاقة تسلط الضوء على جوانب متعددة يتم طرحها من منظور السياسة العامة في الإسلام ، وتفتح آفاقا جديدة و حديثة تلاءم بنية السياسة العامة في الإسلام ، وتسهم في بناءها .وأن تلك القيم تلعب دورا حيويا في كل مرحلة في عملية صنع السياسات، وكذا انتهاج طريقة في التفكير حتى نستطيع أن نصفها بأنها إسلامية حسب الدكتور : **جاسر عودة** .وقد وصفها يعني الطريقة – حسب تعبيره – بوضع القيم الإسلامية كأسس في تحليل و صناعة السياسات ، سواء في مرحلة التعرف على المشكلة أو في مرحلة تحديد الأولويات ، أو في أي مرحلة من مراحل صنع السياسات العامة .

تعرف هذه القيم والمبادئ في الفكر الإسلامي باسم (مقاصد الشريعة) بمعنى الأهداف أو الأغراض في الشريعة الإسلامية ، أهم خاصية في هذا المنظور انه يضع الإنسان ككائن حي في مركز صنع القرار السياسي، وفي نفس الوقت يتم النظر في حقوق و حاجات و ضروريات الأمة كقضية رئيسية ومركزية [60].

ويعرف **الإمام الغزالي** المقاصد الشرعية أو المصالح الشرعية بأنها (جلب المنفعة و دفع المضرة والمحافظة على مقصود الشرع) وتمثل في غايتها ثمرة العمل الصالح و الجهد المفيد والنتيجة المأمولة التي ينبغي مراعاتها من قبل الناس، في كل أمر من أمورهم الدينية والدنيوية ، بحسب المقتضى الشرعي، إذ هي ما لا يتم الواجب الشرعي و التكليف إلا به.

وقد ثبت بالاستقراء للنصوص القرآنية أن الإسلام اشتمل على مصالح الناس الشرعية في جميع أحكامه، حيث يقول الله تعالى : يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ [61] ﴿٥٧﴾ و يؤكد ابن القيم أن مبنى الإسلام في منهجه قائم على الحكم الصالح ومصالح

---

[60] -Http//www.qF.org.qa/news-ar/work shop-series-on-public-policy-in islam-ar. مقالة صحفية : **سلسلة ورش عمل حول السياسة العامة في الإسلام** ، تاريخ النشر :2013/12/01 .قطر

[61]- سورة يونس، الآية رقم 57.

العباد ، فكله عدل و رحمة و مصالح ، و ما ينق ض ذلك فليس من الإسلام بشيء فللأصل في أي عمل في الإسلام هو تحصيل العام والحفاظ عليه والسعي لتحقيق الغاية التي من أجلها خلق الإنسان، وهي العبادة، وحتى يتمكن الإنسان من تحقيق هذه الغاية لابد من رعاية المصالح العامة التي تمكن الإنسان من صياغة حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يوافق الشرع كما جاء في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ ﴿٤١﴾ [62]

و هذا يعني على القائمين شؤون المسلمين الاهتمام بالمصالح العامة لتحقيق أفضل حياة يتوازن فيها الجانب المادي مع الجانب الروحي و يمكن إيجاز المصالح العامة بما يلي:

- توزيع الموارد العامة على الأفراد بالعدل دون محسوبية أو مجاملة .

- إقامة القضاء العادل والذي يضمن صيانة الحقوق العامة و الخاصة.

- يعد تنظيم الملكية الفردية من أهم المصالح العامة التي يجب مراعاتها.

فالتملك حق من حقوق أفراد المجتمع، و على الدول حمايته و تنظيمه، و يمكن أن تنزعه من صاحبه في حالة المصلحة العامة.[63]

وقد أشار القرآن والسنة النبوية إلى المهام والوظائف الأساسية للإدارة والمتعلقة بتسيير أحكام الله بين الناس، وتأمين سبل الحياة والحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية و الاستقلالية السياسية كدولة وأمة تتوفر لقيادتها الوسائل المساندة لها في تنفيذ أهدافها و تأدية أدوارها و بلوغ مقاصدها الشرعية ، وفيما يلي عرض لتلك الوظيفتين :

---

[62]- سورة الحج، الأية رقم 40.

[63]- محمد علي محمود صبح ، **إدارة الدولة في الإسلام : دراسة تأصيلية بمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي** ،أطروحة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ، فلسطين ، 2011) ، ص 106.

-وظيفة التخطيط (التهيؤ و الإعداد):

وتتمثل في القدرة على السيطرة على متطلبات الأمور ، والقدرة على التنبؤ والتوقع لما سيحدث و ما سيعقب تلك الأمور، وإعداد البدائل وإجراء المفاضلة، واختيار أكفأها في ضوء المتاح من الجهد والوسيلة والاستعداد لمباشرته وعمله، وعملية التخطيط لها من الشروط والضوابط وهي : الاعتبار، العلم ، استشارة أهل الخبرة ، الإعداد .

- وظيفة التنظيم و التنسيق:

حيث أن الإدارة لا تستطيع أن تقوم بتنفيذ السياسة العامة للدولة التي ترسمها السلطات المختصة بدون تنظيم سليم[64].

إن هذه المبادئ لا نجدها سوى في نظام اجتماعي إنساني طبق منذ قرون عديدة في مدة قصيرة لا تتجاوز أربعين سنة ألا وهو الإسلام لكن لماذا طبق في هذه المدة فقط؟ وهي الفترة التي دامت منذ حكم الرسول ص إلى آخر خليفة راشدي ذلك لأنه نظام كلي متكامل يعتمد فيه الجانب السياسي الاقتصادي والاجتماعي على الجانبين الديني والخلقي فهو دين ودولة فلما فسدت ضمائر الحكام اختفى تطبيق هذا النظام وتحولت الدولة إلى إقطاعية وإذا شئنا تطبيق التنظيم الاقتصادي من جديد فعلينا أن نوفر الجو الديمقراطي الذي يتميز بتعدد الأحزاب وبحرية الفكر والإعلام ولانفصال السلطات الثلاثة تفاديا للاستبداد في الحكم والتعسف في الرأي وتحاشيا في الوقوع في أحضان الإقطاعي مرة أخرى كما علينا أيضا أن نسعى بقدر الإمكان على تحضير أفراد المجتمع أخلاقيا ونفسيا في الوقت نفسه.

وخلاصة القول: أن أفضل نظام تتحقق فيه مصلحة الفرد والمجتمع هو الاقتصاد الإسلامي إذا توفرت الشروط الموضوعية اللازمة لتطبيقه[65].

---

[64]- صبح ، **مرجع سابق** ، ص 107 .

[65] هل تفضل النظام الرأسمالي أم الاشتراكي؟ http://www.elbassair.net/bouhouth/2014/secondaire/3/philo/1/14.doc

فصل ثاني

أثر الايديولوجية على صنع السياسة العامة في الجزائر

أثرث طريقة حصول الدول العربية على إستقلالها إلى حد بعيد في كيفية صياغة إيديولوجيتها المعلنة، وهناك العديد من الدول خاضت كفاحا و صراعا مريرا ضد دول المستعمرة و تضحيات كثيرة من أجل الحصول على حريتها وإستقلالها و إسترجاع سيادتها وكذلك حتى تغيير شكل نظامها السياسي، من خلال تدخلات عسكرية عكست من خلالها الإيديولوجية التي تبنتها أي إيديولوجية ثورية أساسها مركزية دور الدولة في الدخلية ومناهضة للإستعمار وكذلك دعم حركات التحرر في الخارج، وقدمت الجزائر كغيرها من الدول العربية **مثل** ليبيا والعراق ومصر وسوريا نماذج لهذا الدول، وهناك في الجانب الأخرى إستعملت دول أخر ى طرق مغايرة من أجل الحصول على حرياتها عن طريق التفلوض السياسي و لم يتغير نظامهما بطريقة قسرية عنيفة، وتلك قد تبنت عادة إيديولوجية محافظة أساسها تبيث الوضع القائم وكذا تنشيط دور القطاع الخاص، ومقاومة المد الثوري ، وقدمت دول الخليج العربي والمغرب والأردن نما ذج عن تلك الدول.

ولقد ظل التمييز ساريا حتى نهاية السبعينيات وعلاوة على كون أن هذا التقارب بين التيار الثوري والتيار المحافظ قد جاء ثمرة لجملة التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ السبعينيات، وحتى اليوم فإنه ارتبط بالتطورات العالمية التي ترتبت على انهيار الإتحاد السوفياتي ، وانتهاء الحرب الباردة، وتحول دول أروبا الشرقية إتى الأخذ بنظام التعدد يق السياسية و إقتصادي السوق.[66]

وبالعودة الي الجزائر يترأ لنا تلك العلاقة التفاعلية المؤثرة بين الإيديولوجية والنظام الدستوري القائم حيث شهدت الجزائر منذ إستقلالها السياسي في 1962 حقبتين متميزتين في بناء مؤسسات

---

[66] علي الدين هلال ، نفين مسعد، **النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2000، ص ص 65-66.

الدول والتنمية والمجتمع؛ أولها ح قبة الأحادية الحزبية التى بنيت على الإشتراكية كخيار إيديولوجي وأما الثانية فهي حقبة التعددية الحزبية.

مبحث أول: تأثير الإيديولوجية على صنع السياسة العامة في فترة الأحادية الحزبية.

لقد تبنى النظام السياسي الجزائر توجه إيديولوجي جديد بعد الاستقلال وقد تم التأكيد على ذلك من خلال دستوري الاشتراكية 1963، 1976:

مطلب أول: التصور الدستوري للإيديولوجية(دستور 1963، 1976).

تتميز السياسة العامة التى يقررها ويتخذها النظام السياسي بال تنوع والشمول والتغلغ ل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، وصنع السياسات الحكومية أوالعامة لحل مشاكل المجتمع هي عملية سياسية في المقام الأول، وتتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف طبيعة وإجراء ات صنع السياسة العامة من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في كل منها وبمعنى أقرب للوضوح يمكن القول أن السياسة العامة هي نتاج تفاعل دينامي كي معقد يتم في اطار فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معنية يحددها النظام السياسي ومن أهم هذه العناصر: دستور الحكم في الدولة ، الإيديولوجية أو الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة، السلطة التشريعية ،السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية وغيرها

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التى عرفت إصلاحات دستورية سياسية مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي ومؤسساته السياسية. [67] والدستور هو المرجع القانوني الأعلى لأي دولة وهو بذلك ينظم جميع الجوانب المختلفة في الدولة ؛ وإن احترام الدستور والإلتزام بالمبادئ الموضوعية فيه هو أمر واجب وترتبط هذه الفكرة بفكرة تدرج القوانين إضافة إلى توفير

[67] عبد النور زوامبية، **دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع** مداخلة، بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة 2009.

الضمانات الكافية لتفوق الدستور واحترامة ، كما أن الدستور الصالح هو الذي يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع، ولانكاد نجد أن أي دولة في العالم لم تعرف في تطورها أزمات دستورية ولوبدرجات وكيفيات مختلفة ومتفاوتة حيث هناك بعض الدول تلجأ إلى تنقيحه وإضافة بعض المبادئ الجديدة تماشيامع التطورات ومن هذه الدول نجد أن الجزائر،

قد عرفت مراحل عديدة في هذا الإطار منذ الإستقلال وإلى يوم نا هذا بد ءا بوضع دستور1963 إلى غاية دستور 1996. وفي كل مرحلة كان لها مميزاتها من الناحية السياسية والإقتصادية وأدى بذلك إلى التأ ثير على الوضع العام السائد في الدولة من خلال إرساء دولة يسود فيها القانون، لكن التطو ر الذي عرفته الجزائر في مراحل الدستور لم يعرف إستقرار دائم على مستوى المؤسساتي والسياسي ، ويرجح الى الهزات السياسية و المراحل الإنتقالية التي شهدتها الجزائر بداء من سنة 1965 وما يسمى بالتصحيح الثوري، إلى أزمة خريف 1988 وما يعرف بأحداث أكتوبر، ثم أحداث 1991 وما يسمى المرحلة الإنتقالية إستمرت إلى سنة 1996؛ هذه المحطات كان لها تأثير كبير على مستوى النص الدستوري إذ في كل مرة كان يلجأ إلى تعطيل الدستور أو تعويضه بدستور جديد أو تعديله بما يتماشى مع الأوضاع الجديدة ، مع الإشارة إلى أنه في بعض المراحل لم يكن الدستور هو الوثيقة المرجعية الوحيدة التي حكمت الدو لة ومؤسساتها وهوما يعرف في النظام الجزائري بالمواث يق (ميثاق الجزائر1964، ميثاق 1976، ميثاق 1986)، وتقسم هذه المراحل على حسب النصوص الدستورية الجزائرية إلى مرحلتين هامتين تميزان النظام الجزائر ككل، **المرحلة الأولى:** من 1963 إلى غاية 1988،و**المرحلة الثانية:** من 1989 إلى غاية اليوم، وكل مرحلة تميزت بخصائص هامة نظرا للتأثير الإيديولوجي والفكري مما انعكس على صياغة النص الدستوري.[68]

---

[68] بن لغويني عبد الحميد، **مقومات دولة القانون ومدى اطباقها في الجزائر**. http://www.startimes.com. 10/01/2015.

ففي المرحلة الأولى عرفت الجزائر دستورين مختلفين الأول كان سنة 1963 مباشرة بعد الإستقلال الصادر من قبل المجلس التأسيس ي وعرض على الشعب للاستفتاء، وكان أول دستور للبلاد يعتمد على قوة الحزب الواحد، وقد تميز هذا الدستور بأنه جاء نتيجة صراع سياسي لمرحلة الإنتقالية من سنة 1962 إلى 1963 ووصف أيضا بأنه دستور برنامج وليس دستور قانون وأنه يعترف بالحريات والحقوق ولكنه ي قيد من م مارستها ويربطها بمبادئ التو جه **الإشتراكي** ومع التوجه الحزبي كذلك هذا كله يعطي لهذا النص الدستوري الطابع البر امجي[69]، حيث جاء في مقدمة دستور 1963:" **إن ضرورة قيام حزب الطلعية الواحد ودوره المرجح في اعداد ومراقبة سياسة الأمة، هما المبدأن الجوهريان اللذان حملا على اختيار شتى الحلول لمعالجة المشاكل الدستورية التى تواجه الدولة الجزائرية وبذ لك يتم ضمان السي ر الم نسجم والفعال للنظم السياسية المقررة في الدستور عن طريق جبهة التحرير الوطني التي: تعبئ وتنظيم الجماهير الشعبية وتهذبها لتحقيق الإشتراكية**".[70]

كما أنه على الشعب أن يسهر على استقرار الأنظمة السياسية للبلاد، وهذا الإستقرار الذي هو ضرورة حيوية بالنسبة لمهام تشييد الإشتراكية التي تواجهها الجمهورية. كما جاء في نص المادة 10 من دستور 1963:" **تشييد ديمقراطية إشتركية** . .."[71]، وكذلك المادة 26 من الدستور:"... جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الإشتراكية في الجزائر"[72].

لقد جاء دستور 1963في محتواه التصريح الصريح والواضح بأن الإيديولوجية الإشتراكية هي إيديولوجية الدولة، ووضح ذلك من خلال مواده، وهو أول نص تأسيسي رسمي أق ر الإختيار

---

[69] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**، ط2، الجزائر: دار الهدى عين مليلة، ، 1993، ص 50.

[70] مقدمة دستور 1963.

[71] دستور 1963، مادة 10.

[72] دستور 1963، مادة 26.

الإشتراكي، يلاحظ أن المؤسس الدستوري الجزائري قد اقتبس من سياق سياسي إيديولوجي معين وهو سياق الديموقراطيات الغربية أليات مرتبطة بأهداف معينة لتحقيق أهداف مغايرة في سياق سياسي وإيديولوجي مغاير، يفترض هذا من جانبه الإعتقاد بإمكانية النقل ونجاح التقليد وقد تجلى ذلك في تطورات النظام السياسي الجزائري.[73]

لم يعمر دستور 1963طويلاً بسبب الصراعات السياسية التى عاشتها الجزائر داخل هياكل الحزب ودخلت الجزائر مرحلة إستثنائية، واستمرت في الحالة الإستثنائية إلى غاية 1965 غير أنه كانت هناك وثيقة تحمل مرجعية قانونية تتمثل في ميثاق الجزائر1964 حيث جاء فيها: "**حدد ميثاق طرابلس (أفريل1962)الاختيارات السياسية للجزائر كحلول للخروج من الأوضاع السيئة التى خلفها الإحتلال : إعتماد النظام الإشتراكي كنظام سياسي للجزائر.**"[74] ثم بعدها جاء إعلان10جويلية1965حكمت بموجبه البلاد إلى غاية 1976، وهذا ما جعل الجزائر من الناحية القانونية وفي ظل غياب مؤسسات شرعية دستورية تدخل في مرحلة إنتقالية نظرا للخيارات الإيديولوجية الممثلة في التوجه الإشتراكي الذي طغي على كل مجالات الحياة في الدولة، لقد سبق بتبني دستور1976المصادقة على الميثاق الوطني في جوان 1976الذي جاء لتوضيح إيديولوجية النظام، وأهدافه لإضفاء صربغة الشرعية على الأعمال التى قام بها النظام مابين 1965،1976.[75] حيث جاء في حقوق دستور 1976تخصيص فصل كامل للإيديولوجية الإشتراكية وهو الفصل الثاني،حيث نصت المادة الأول على : " **الإشتراكية اختيارالشعب الذي لا رجعة فيه...**" [76] لقد إحتوى الفصل على14مادة كلها تتحدث على الإشتراكية من جميع نواحيها وهوما أكدته النصوص والقوانين الصادرة في تلك الفترة وعليه جاءت المادة 12 من الدستور محددة لاستراتيجية كان الغرض منها هو تجسيد و ترسيخ هذا الخيار الاشتراكي لهذه الاستراتيجية تبنى على 03 أهداف:

- دعم الاستقلال الوطني بالمفهوم الذي يؤمن السلطة الحاكمة

---

[73] صالح بلحاج ،**النظام السياسي الجزائري من 1962إلى 1978 السلطة المؤسسات الاقتصادية والسياسية الايديولوجيا.** الجزائر:دار الكتاب الحديث،2013. ص ص 107-108.

[74] ميثاق وطني أول 1964.

[75] بو الشعير،**مرجع سابق،** ص ص 64، 109.

[76] دستور 1976، المادة الأولى.

- إقامة مجتمع متحرر من إستغلال الإنسان للإنسان وكذلك ترقية هذا الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته و إزدهارها.

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج كسبيل لتحقيق تنمية وطنية،

ضف إلى ذلك ومن أجل تعزيز الخيار الإشتراكي حددت السلطة الحاكمة أنذاك محاور أساسية هي: -اعتماد الأساليب الاشتراكية في التسيير - تحقيق الثورة الزراعية- تحقيق التوازن الجهوي.[77]

مما سبق نجد أن دستور 1976جاء كوثيقة رسمية تقوم بدور وهو حماية مكتسبات الثورة الإشتيراكية ومصالحها.

مطلب ثاني: علاقة الإيديولوجية بالحزب الواحد.

ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر بفترة الخضوع للإستعمار،حيث ظهرت كتنظيمات نضالية، قاومت الإستعمار الأجنبي ووقفت في وجه الحكم الدخيل من أجل إسترجاع السيادة الوطنية وتحقيق الإستقلال وتبنت كذلك أسلوب النضال السياسي.من أجل الحقوق الفردية والحريات الأساسية للشعب الجزائري. واتسمت إيديولوجيتها بأنها ليبرالية إشتيراكية يسارية إسلامية أي إعتمدت في تراثها الفكري والسياسي على عدة مصادر تمثلث في مصادر غربية لبيرالية عبر التراث الفلسفي والسياسي الذي كانت تنشره المدرسة الفرنسية في أوساط البرجوازية الوطنية,ومصادر إشتراكية تمثلت في الفلسفات والتطبيقات الإشتراكية التى إنتشرت في الأوساط العمالية والنقابية بعد نجاح الثورة الإشتراكية في روسيا، وكذا مصادر إسلامية تمثلت في التراث العربي الإسلامي الذي كانت تنشره جمعية علماء المسلمين،كما تمخض التعدد والتنوع في التنظيمات عن تعدد وتنوع في القيم السياسية ، من خلال إستقرائنا لم جمل النصوص الإيديولوجية والسياسية للاحزاب الحركة الوطنية نلمس مستوى الوعي السياسي للنخبة السياسية من خلال تحليلها للواقع السياسي ؛ هذاالتقارب تجلى في عدد إتلافات رغم الاختلاف الايديولوجي لكن

[77] جمال زيدان، **تحليل السياسات العامة في الجزائر**، محاضرات مقدمة لسنة الثانية ماستر سياسات عامة وتنمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة 2014-2015.

مظاهر التقارب و التعايش لا تنفي وجود علاقات تنازعية بين التشكيلات السياسية و مشكلة الصراع على مستوى القيادات بين الأحزاب وحتى داخل الحزب الواحد.[78]

إن الحديث عن أصول جبهة التحرير الوطني و ايديولوجيتها خلال حرب التحرير يمكن القول أنها امتداد لحركة ر اديكالية الا أنها كانت تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق والتحول مباشرة إلى الثورة فإن الجبهة لم تكن إتحاد للأحزاب السياسية السابقة بل كانت ع بلوة عن حزب وطني رادى كل الجزائريين في مختلف الإتجاهات السياسية والاجتماعية للمشاركة في الثورة التحريرية. [79] وإذا كانت جبهة التحرير قد أعادت فعلا إقامة الدولة الجزائرية في سبتمبر1958 فإن أزمة 1962 وقد ــوقفتها عند ض د الحد، ذلك أن الأزمة من الأطراف في إجتماع طرابلس أدت إلى نسيان أعلى هيئة سيادية في الجبهة وهي مجلس الوطني للثورة الجزائرية،صاحب السلطة العليا ولم يتم تج اوز الخلافات إلابحد السلح.إن إنسحاب أغلب أعضاء المجلس السياسي يجعل الصعب القول أن الجبهة هي التي أشرفت على وضع هياكل و مؤسسات دولة في بدايتها,بل الحكومة المؤقتة تحت رئاسة الرئيس بن بلة التي أرست أساس النظام السياسي والمؤسساتي للجزائر بإسم الجبهة في نفس الوقت الذي كان يقول فيه رئيس الحكومة :لماذا لاأريد الدعوة إلى عقد مؤتمر الجبهة التحريرية؟ السبب بكل ببساطة هو أنه من أجل تنظيم مؤتمر لحزب ما يجب على الأقل أن يكون هذا الحزب موجود، لكن ليس بهذه الطريقة ينظم الحزب ليس بتعيين أشخاص هنا وهناك يتكون الحزب من مناظلين مح نكين ومؤمنين بإختيار الإشتراكي والثوري، ولذا فإنه عن طريق التعين والإختيار، وفي دائرة الحكومة تم وضع دستور 1963 الذي حدد لحزب جبهة التحرير الوطني ماذا يكون وكيف يجب أن يكون والأكثرمن ذلك جاء مؤ تقر1964 وأعتبر المؤتمر التأسيسي الأول الحزب جبهة التحرير الوطني،وعندما جاءنظام 19 جوان فقد نسى بكل ساطة الحزب وإنتقادة بشدة بل تساءل الرئيس بومدين نفس السؤال.هل كان الحزب موجودا؟ لم يكن له جود إلاعلى ورق الملصقات المع لقة على الجدران ليس غير. [80] لقد كان رئيس الحكومة أحمد بن بلة ير ى ضرورة طلا يعيةحزب جبهة التحرير ولاقتصار ه على النخبة

---

[78] ناجي عبد النور، "البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، **مجلة التراث العربي** العدد 108، جامعة الجزائر، ص ص 42، 44.

[79] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص ص 32-33.

[80] لمزري مفيدة، **مساهمة الشعب في السبطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ب.س، ص ص 68، 69.

والمناضلين،وقد فسر الأستاذ رخيلة هذا الشد والجذب بأنه إستراتيجيات لإدارة الصراع بين الطرفين من أجل السلطة" [81]، وقد أكدت النصوص التأسيسية لجبهة التحرير الوطني على أن الحزب جبهة التحرير الوطني سيواصل بعد الإستقلال مهمته التاريخية في قيادة وتنظيم الأمة الجزائرية،وتؤكد المادة24 من دستور 1963التي جاء فيها أن الحزب يتولى نيابة عن الشعب الذي أقر على إثر الإستفساء على الدستور تبني نظام الحزب الواحد، **تحديد السياسة العامة للدولة**؛ وعليه فإن الحزب يحدد عمل الدولة ويراقب نشاط مؤسساتها ويدعم ذلك ماجاء في المادة 26 التي تنص على أن الحزب يتولى مهمة إنجاز أهداف الثورة المتمثلة في الأخذ بالمثل العليا **لإيديولوجية الإشتراكية** وإدماجها في المكاسب الرئيسية والفاضلة للتراث الروحي والتاريخي للشعب الجزائري إلى جانب مهمة تنشيط ومراقبة الدولة نصت مواد الدستور والميثاق على أن التنظيم السياسي وقيادة الأجهزة التنفيذية من مسؤولية الحزب,فهو القوة التي تقود المجتمع والمحرك الأساسي للمؤسسات والسياسات الإجتماعية والإقتصادية المسؤولة عن ترابط وتناسق نشاطها ضمن إطار سياسي واحد إستطاع الحزب أن يحظى بوضعية مميزةعلى في المؤسسات،فقد مثل السند القوي لرئيس الجمهورية في وجه المؤسسة العسكرية وذلك لأنه إستمد قوته من تركيز جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية.[82]

أيضا جاء في ميثاق الجزائر أن,"الدولة كوسيلة ليتسير البلاد منشطة ومراقبةمن قبل الحزب الذي سيرها المنسجم والفعال [83] ، لقد تسارعت الأحداث لتضع بن بلة أمام حركة إنقلابية أنهت بذلك عهده وفتحت الباب أمام بومدين الذي وصل إلى السلطة ووضع الحزب جانب واعتبره غير موجود وهذا ومأأوحى أن الحركة الإنقلابية كانت ضد الحزب وأكثر من ذلك ضد أمينه العام وفي نفس المسار تم إلغاء الهيئات المركزية للحزب، وواقع الحال أن الحركة الإنقلابية أبعدت الحزب،عن جميع مراكز صنع القرار.كما أفرزت الحركة الإنقلابية أمر10جويلية 1965والذي جسد هيمنة العسكريين على السلطة.[84]

---

[81] عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي للحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 130.

[82] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر،2007/ 2008،ص ص 61-62.

[83] جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، 16 أفريل 1964،.

[84] رخيلة،**مرجع سابق** ، ص 176.

ويبدو أن بومدين كان يسعى إلى تهميش الحزب وإقصاء الخصوم تدريجيا ولهذا وضع على رأس الحزب أطرف موالية له جعلت من الحزب رمزا فقط، ولقد تميزت هذه الفترة بأنها مرحلة لادستورية كونها لاتتوفر على دستور و لاعلى برلمان، وعن دور الحزب صرح العقيد بومدين "**بأن الحزب هو تغير عن إ يديولوجية المذهب،وإذا كان لابد من تحسين فإن هذه المسألة ثانوية أمام المشاكل الحقيقية الممثلة في بناء وإقامة حركة ثورية**"[85] وفي بداية هذه العهده حاول"هواري بومدين"الحصول على موافقة غالبية مراكز القرار و رسم السياسات والعمل على لم شمل المعارضة لصالحه، وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه تدعيم الحزب وإس رازه مهمة تعميم المفلهيم الثورية والإشتراكية وتر سيخها في أوساط الجماهير عامة ومناضلي ه خاصة، نجد أن الحزب قد أصبح أكثر من أي وقت م ضرى محل هجوم من قبل معارضي ه سواء داخل السلطة أوخارجها[86].

لم يكن حزب جبهة الت حرير الوطني في ظل حكم"هواي بومدين"إلاجهاز يوظف لإضفاء الشرعيةأومنح التبرير وكان بومدين يشعر اتجاه قيادته بنوع من الإستخفاف ربما يعود ذلك إلى خلافه فيما بعد مع رفيقة قايد أحمد وشريف بلقاسم اللذين كذا على رأس جهاز حزب جبهة التحرير الوطني وربما كان بومدين يفكر في حزب جبهة التحرير كحزب طلائعي لكن بعدأن دعم أركان قوتهوسلطته وذلك لايتخلص من كان يرى فيهم معرقلين لمسيرة "الثورة" وبمعي أخر ممن هم قادرين على معارضته ومواجهته،ولقد كان بومدين يفكر جديا في عا م 1978 في القيام بعملية تطهير في صفوف وكوادر الحزب وهذا ماقذف الرعب في القلوب المحطين به، لكن هذا الجهاز الذي كان ينوي إعادة تشكيل من جديد سرعان ما أصبح بين يدي"الشادلي" وسيلة من وسائل التخلص من التركة البومدينية.[87]

فلقد أصبح حزب جبهة التحرير كحزب وجهاز ي حظى بعناية"الشاذلي بن جديد" وسعى إلى تشيش على الصعيد الإيديولوجي والسياسي، لم يتوقف دور الح زب على هذاالمستوى بل تعاظم تقوذه وتأثيره بحيث تغلغل إلى المؤس سات الأخرى ذات الحساسية مثل مؤسسة الجيش الذي كان"الشاذلي"يسعى إلى وضعها تحت لواء إيديولوجية وطنية يشرف عليها الحزب الحاكم وبالمقابل

---

[85] غارو حسيبة، **"دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر من1997، 2007"**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعولم السياسية، جامعة تيزي وزو ، 2011/ 2012، ص 179.

[86] اسماعيل قيرة، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط$_1$، 2002، ص ص 118-119.

[87] مكاوي أيوب، الرئيس الجزائري الشادلي بن جديد ص ص 05-07. http:// www.uminsamia.net

إعاد و احياء حزب جبهة التحرير الوطني، ولقد إعتمد"الشادلي"حكومة تكنوقراطية ذات توجهات ليبرالية،إشتغلت على تفكيك السياسات السابقة وحدث ذلك تحت شعار إعادة الهيكلة،فتم التخلي عن السياسات المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية لتعلن كسياسات وصلت إلى حدودها القصوى وكذلك التخلي عن سياسة التصنع الإست ثمار في مجال الصناعة وتشجيع السير نحو إ تجاه الإستقلالية [88].

أماالتحولات الدستورية التى حديث في أوارخر 1988وبدية1989فقد حدثت رغم إر ادة الحزب،بل على حساب ه حيث ب بلاغ من رئاسة الجمهورية تم تعديل الدستور03نوفمبر1988،وبلاغ آخر بتاريخ 2أكتوبرحول الخطوط الرئيسية للشق الثاني من الاصلاحات السياسية ثم تحويل الحزب الى جبهة وجاء المؤتمر السادس ليصادق على ذلك مع رفض التعددية الحزبية منه بصرامة غير أن دستور23فيفري نزل بحزب جبهة التحرير من قمة النظام التي منحت له سابقا الى عنصر من عناصر النظام السياسي كأي جمعية سياسية أخرى من الناحية المدئية على الأقل.[89]

في الأخير ومن ما سبق ذكره يمكن القول أن حزب جبهة التحرير في فترة الأحادية الحزبية بعد تبني هذا المبدأ عن طريق الدستور وما ورد فيه من النصوص القانونية تضع الحزب في المرتبة الأولى وأنه حزب الطليعة وحزب يجسد الإختيار الإشتراكي للبلد وهو دليل القوة الإشتراكية وهو الذي يصنع ويرسم سياسات الدولة وغيرها من الأدوار المناطة إليه و كانت كلها شكلية فقط و لكن المتفحص لأحداث التاريخية لتلك الفترة يجد أن الحزب كان بمعناه الحقيقي في فترة الرئيس **بن بلة** ولكن بعد الإنقلاب عليه تغيرت مرتبة الحزب داخل الدولة وأصبح جهاز شكلي لا دور له في العملية أو اللعبة السياسية بسبب التهميش من طرف **هواري بومدين**، ولكن في فترة **بن جديد** تمّ إسترجاع الحزب ولكن ليخدم مصالح الرئيس لفك الصراع عن السلطة.

مطلب ثالث: إنعكاسات الإيديولوجية على الفواعل الرسمية في السياسة العامة.

---

[88] مكاوي أيوب، الرئيس الجزائري الشادلي بن جديد ، ص ص 07-08. http:// www.uminsamia.net

[89] لمزري ، **مرجع سابق**، ص ص 79-80.

إن الجهات أوالأطراف التى تتو لى عملية صنع ورسم السياسة العامة في أي دولة متعددة ومتنوعة ومختلفة عن بعضها البعض، فهذه العملية أي عملية الصنع في أغلب الأحيان تحتوى جميع الفواعل أن السياسة العامة وشهدتها فمن بينهم صناع السياسة الحكوميون والذين يمثلون السلطات الثلاث الشريعية والتفيدية القضائية.[90]

تتميز السياسة العامة التى يقررها النظام السياسي ويفذها على أنها سياسة متنوعة وشاملة وكذلك متغلغلة في كافة جوانب الحياة داخل أي مجتمع، فهي تسعى لحل مشكلات المجتمعية المطروحة وهي بدرجة الأولى عملية سياسية، تتميز بالتعقد والصعوبة وتتباين طبيعتها وإجراءت رسمها من دولة إ لى أخرى ذلك بسب النظام السياسي القائم فيها وكذلك دورالأجهزة الحكومية واغير حكومية في كل منها، بمعنى آخر وأوضح أن عملية رسم السياسات العامة هي محصلة تفاعل ديناميكي، مركب مقعد يتم في ح يز إن صح التعبي أو اطار فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه فواعل معنية رسمية يحددها النظام السياسي القائم ومن بين هذه العناص ر: دستور الحكم المحدد في الدولة الإيديولوجية أو الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة...إلخ وبمعنى آخر أن ايديولوجيا النظام السياسي في الدولة هي التي تحدد كيفية رسم السياسة العامة وبالتالي تحدد دور الفواعل الرسمية في تحديد المشاكل وطرحها على الحكومة واستخلاص الحلول و إختيارالأفضل منها، كما تحدد أيضا الأجهزة التى تساهم في هذه العمليات ودور كل منها وكيفية التنسيق بينها للوصول إلى قرار بسياسة عامة تحقق رضا عام.[91]

---

[90] الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 215.
[91] زوامبية ، **مرجع سابق**، ص ص 2-3.

الأصل في السياسات العامة بحكم أنها برامج تجسد الإستقلال السياسي للدولة وهي تعبر عن هويتها وفلسفتها في الحكم وأن تنبع من إيديولوجيتها السياسية للدولة ونسقها الفكري، وماتضمن ذلك من الأطر والنظم التى تحدد طبيعة الممارسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية فيها.[92]

يمكن تقسيم المشتركين في صنع السياسة العامة إلى مجموعتين رئيسين المجموعة الأولى وهي المجموعة الحكومية والتى تتضمن الأفراد الذين يتمسكون بالإصلاحيات القانونية الم خولة لهم دستوريا تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة من خلال السلط تين التنفيذية والتشريعية، أما في ما يخص السلطة التنفيدية وفي مقدمتها مجلس الوزراء والوزراء المختصين بإعتبارهم المسؤولون دستوريا عن وضع السياسة العامة والإشراف عليها.[93]

أما بالنسة لعملية صنع السياسة العامة في الجزائر خلال فترةالأحادية الحزبية وتولي السلطة التنفيذية أمام السلطة السياسية والمتمثلة في رئيس الجمه ورية وهذا ما أكد ه كل من دستور 63 و76 وسيتم التطرق لذلك.

لقد كانت الوظيفة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية حيث يتولي قيادة الوظيفة التنفيذية بمفرده وكذلك يترأس مجلس الوزراء ويحدد أعماله و له الحرية الكاملة في حل البرلمان هذ ا ما جسده دستور 76،ومن مهام الرئيس تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها والتنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية للبلد حيث تم تأكيد هذا من خلال حيث يجب أن يكون الترشيح للنيابة في المجلس من قبل قيادة الحزب جبهة التحرير خاصة بعد تولي رئيس الجمهورية الأمانة العامة للحزب، ومن هنا أصبح المجلس التشريعي أوالسلطة التشريعية لاتتمتع بالإستقلالية الضرو رية عن رئيس

---

[92] أبشر الطيب حسن،**الدولة المعاصرة دولة المؤسسات.** القاهرة:دار الثقافة للنشر،2000، ص 146.

[93] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة).** عمان: دار المجدلاوي، ط1،2004، ص 162.

جمهورية لممارسة مهامه التشريعية والمساهمة في صنع السياسة العامة للبلد وبالتالي فهو مضطر للتعاون مع السلطة التنفيذية من موقع ضعف.[94]

ومن جهة ثانية أصبح للحزب الحاكم في تلك الفترة الحق في صنع وصياغة السياسة العامة للدولة الجزائرية وتقييمها وتقويمها بما يتوافق مع معتقدات الحزب وعدم الخروج عن إطار الإيديولوجيا المعلن أناذاك وهذا ما أكده الدستور حيث تتجسد قيادة البلاد والدولة في هذه القيادات السياسية أي قيادات الحزب وفي هذا الإطار فإن هذه القيادات هي التى تقوم بصنع توجيه ورسم السياسات العامة للبلد، من هنا أكد الحزب مستخدما النصوص القانونية والدستورية ومن خلال قياداته التأكيد على إحتكار السلطة وإدارة الحكم الذي الأمر أدى إلى تداخل سياسي إلى حد التجانس بين برنامج الحزب الذي يسيطر في كل مؤتمر يعقده و برنامج السياسة العامة التى تقدمة الحكومات الجزائرية المتعاقبة والتى هي في الأصل من صياغة الحزب الحاكم، ناهيك عن تحقيق مبدأ الإندماج ووحدة القيادة مع الحزب والدولة، فرئيس الدولة هو الأمين العام للحزب.[95]

ومن بين أهم تلك المنظمات التى كانت تساهم في عملية صنع السياسة العامة آنذاك: المنظمة الوطنية للمجاهدين_ المنظمة الوطنية للفلاحين الجزائريين_ إلاتحاد الوطني للنساء الجزائريات_ الإتحاد العام للعمال الجزائرين – الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وهذا ما تم تأكيده أن حزب جبهة التحرير الوطني يستمد قوته و الدعم من أوساط الشعب من أجل تحقيق النهج الإشتراكي حيث جاء ت المادة 05من القانون الأساسي للحزب المصادق عليه في المؤتمر الوطني الرابع1979مايلي: "**يستمد الحزب قوته من العمال والفلاحين والشبيبة والجنود الوطنين الثوريين وتحتل هذه القوة الإجتماعية للثورة مكانه بارزة في صفوفها**".[96]

أما فما يخص السلطة التشريعية وعلاقاتها بالحزب الحاكم، كا ن المجلس الشعبي الوطني للحزب، فالحزب بصفته صاحب الإختصاص بالتعين والترشيح لايسمح بطبيعة الحال لغير مؤيديه الوصول إلى المجلس و بذلك كان أعضاء قيادة المؤسسة التشريعة في أيدي أعضاء من قيادة الحزب وفي الواقع أن المناصب، القيادية في المجلس كانت تمنح بإستمرار لأعضاء من قيادة

---

[94] http// :www.Fcdrs.com النظام السياسي الجزائري.

[95] زيدان ،**مرجع سابق**.

[96] القانون الأساسي للحزب، في المؤتمر الوطني الرابع1979، المادة 5.

الحزب، وهؤلاء الأعضاء القياديون في الحزب وفي المجلس معا تكون تبعيتهم للحزب ورغبتهم في تنفيذ توجهاته داخل المجلس بشدة في جميع الأوقات لأن بقاءهم في القيادة الحزب مرتبط ببقائهم في رئاسة الهياكل التشريعية وبالتالي برضا القيادة الحزبية عنهم وقبولها ببقائهم في تلك المناصب، إنها حلقة مغلقة فعلا تدور جميع عناصرها في إتجاه واحد بدوافع واحدة, فنحن نقرأ مثلا في التعليمة الرئاسية التي وجهت بتاريخ 1976/12/30إلى الهيئات الحزبية والجيش والولاة. هذه العبارة هي:" نظرا لأهمية الدور الذي يضطلع به المجلس الشعبي الوطني الذي يمارس الوظيفة الشريعية بكامل السيادة، والمهمة الأساسية التي خولت له فيما يتعلق بالدفاع عن الثورة الإشتراكية وتعزيزها مستلهما في ذلك مبادئ الميثاق الوطني..." [97] إن التمعن في هذه العبارات نجد أن المجلس الشعبي الذي كان يمارس وظيفة التشريع بواسطة نوابه الذين هم في الأصل منتخبون من طرف القيادة الحزب الحاكم كلها قيود تفرض عليه عدم الخروج عن الاطار المحدد له من قبل المواثيق والمراسم الرئاسية التي لا تخرج في الأصل عن إيديولوجيا الحزب الحاكم وهي الإشتراكية والدفاع عنها وتعزيزها كما ورد سابقا لذا كان لزاما على صانع السياسة العامة في ذلك الوقت وإن أتيحت له مهمة المشاركة في الصنع لا تخرج عن الاطار الفكر الإشتراكي، كما هو الحال بالنسة للأنظمة ذات الحزب الواحد تكون فيها السلطة التشريعية مجسدة من أجل تنفيذ اختيارات السلطة التنفيذية.

إن هيمنة السلطة التنفيذية وعلاقاتها بالسلطة التشريعية إنعكست أيضا على السلطة القضائية، وبالتالي فإن مجال العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية محصور في إطار هيمنة الأولى على الثانية وأحقية رئيس الدولة في إدارة العملية السياسية فبرغم النص على إستقلالية القضاء في الدساتير، إلا أن رئيس الدولة عادة مايتدخل في شؤون القضاء، إن هذه العلاقة بين السلطين التنفيذية والقضائية تنعكس سلبا على إمكانية مراقبة وتقييم أعمال السلطة التنفيذية ودورها في تنفيذ السياسات العامة، ذلك سبب تداخل اختصاصات السلطة وعدم إستقلالية القضاء، وبالتالي فإن قرارت وتشريعات القضائية تأتي متطابقة ومتماشية مع مصالح السلطة التنفيذية وليس مع

[97] بلحاج، **مرجع سابق**، ص ص 134- 141.

متطلبات الصالح العام، م ما يعرف صعوبة إمكانية قيام سياسة عامة ون جاحها للإختلال في خطوات إعداد وصنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة.[98]

لقد توضح من خلال تمحص الفترة التى إنتهجت فيها الجزائر خيار الحزب الواحد في النظام السياسي والدعم الدستوري لذلك ال خيار من خلال دستور 1963وكذلك دستور 1976، والإيديولوجية المعلنة كلها عوامل إنعكست على دور الفواعل الرسمية لعملية صنع السياسة العامة في الجزائر، فلقد أعطى نظام الحزب الواحد وتركز السلطة في رئ يس الجمهورية قوة واضحة وصريحة للسلطة التنفيذية على في السلطات في عملية الصنع السياسات في تلك الحقبة، فلقد بدى ويكل وضوح تفرد سلطة التنفيذية في تحديد برامج السياسات العامة لدى الحكومة في تلك الفترة، وكذلك تجسيد الخيارات الإشتراكية من خلال سياسات إقتصادية وحتى إجتماعية منها ، وبدى جليا تأثير وإنعكاس الإيديولوجية على دور الفواعل في عملية رسم السياسة العامة في الجزائر.

مبحث ثاني: مظاهر تأثير الإيديولوجية بعد التعددية الحزبية.

لقد كان الإحتكار السلطة السياسية خلال الفترة الأحادية من طرف الحزب الحاكم، وعدم قدرة المعارضة على المشاركة في الحياة السياسية وذلك الأزمة الاقتصادية التى عرفتها الجزائر خلال الفترة الثم انينات، وماخلفته من لا استقرار داخل المجتمع الجزائري وتفشي البطالة في أوساط الشباب وغيرها من الأسباب التى دفعت البلاد أو بالأحرى النظام السياسي الجزائري إلى التخلي عن النظام الأحادية الح زبية، والتمهيد إلى تبني نظام التعددية الحزبية، من أجل تصحيح الوضع الراهن غير أن مطالب الشعب كانت مطالب اجتماعية واقتصادية م حضة، لكن النظام حول التوجه إلى مطالب سياسة وأخذ بالت عددية من أجل مص غضب الشارع الجزائري وكذا بدايات التوجه نحو إيديولوجية جديدة والتخلي عن الإيديولوجية الإشتراكية التى لم تثبت نجاعتها خلال 3 ثلاث عقود من الزمن أو أكثر.

---

[98] http//: www.hggdfvhgdm.com. خليل حسن، **دراسات السياسة العامة، دراسات اقتصادية دراسيا إستراتيجية دراسات إجتماعية**

مطلب الأول: نمط الإيديولوجية المتبعة بعد الإصلاحات السياسية.

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين إشتد الصراع حول السلطة بين أطراف النظام، وجاءت حكومة الشاذلي بن جديد كمرحلة جديدة ميزتها سياسية مراجعة ما س بق. أي النموذج الإشتراكي للتنمية، حيث أخذ الانفتاح والتوجه إيديولوجية لبيرالية يتنامى يوم بعد يوم محدثا إ ربكا في بينة النظام الإقتصادي الوطني، الذي فقدهويته وتراجعت وتيرته وإنعكس ذلك على كل مجالات الحياة في الجزائر.[99]

ظهرت التعددية السياسية في الجزائر في مرحلة تاريخية متميزة على المستويين الدول ي والمحلي، لقد كان منتصف الثمانينات بمثاية مرحلة المد اللبرالية. كما عرف العالم في نفس الوقت ا نحسار الحرب الباردة بعد أن بلغ التوتر أوجه بين المعسكرين ، لم تكن بلدان العالم الثالث المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سياسيا وإقتصاديا بالمنظومة العالمية بقطبيها اللبيرالي والإشتراكي بمنأى عن تلك التحولات العميقة. وقد هبت رياح الإنفتاح الإقتصادي والسياسي على عدة بلدان في المنطقة العربية كانت الجزائر من بينها، هذا على المستوى الدولي أما على المستوى المحلي تميز بالإنفتاح نحو الديمقراطية في الجزائر بعدة سمات على مختلف الأصعدة السياسية الاجتماعية والاقتصادية.[100]

هذا التحرك السياسي غير عادي لبداي ة الثمانينات كانت تحرك ه في الح قيقة إشاعات تقول بأن النظام يعيش آخر أيامه، وأنه أصبح محتوم عليه أن يغير النهج السياسي على مستوى أخر شهد الحزب الحاكم أزمة داخلية بين تياران أحدهما محافظ والآخر تقدمي.

ويضاف إلى هذا ما كان يطفون على الواج ه من تصريحات وتحركات سياسية كانت تعيش في المنفى وظهور أحزاب سياسية كانت في الخفاء، وهذا الوضع كان يعبر عن بداية عهد جديد، لعبت فيه المعارضة دور كبير إ ذ استغلت الظروف المناسبة والمتع لقة بضعف النظام إقتصاديا، وساعدها على ذلك إنتقال الأزمة إلى الشارع والتى أكدت هشاسة النظام وعدم قدر ته على تفعيل الحياة الإقتصادية، وتفاقم الأوضاع التي حاول النظام أن يخفيها عن العالم فترة طويلة، أين ندرة

---

[99] لرباشي ، **مرجع سابق**، ص 208.

[100] العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر الواقع والأفاق، ندوة مقدمة لجامعة أل البيت والمعهد الأردني حول الانتقال الديموقراطي في المنطقة العربية، بتاريخ 18-19 ماي 1999، الأردن، ص ص 1-2.

المواد الضرورية في حياة المواطن باتت مطروحة بشدة وهو وضع سعى النظام من خلاله تحرير الحياة الإقتصادية، ففي حوار أجرته جريدة الشروق الأوسط مع الرئيس الشاذلي في أكتوبر 1989 يقول عن الإصلاحات: "**قررنا إستقلالية المؤسسات كقاعدة لبداية إصلاحات إقتصادية عظيمة ترافقها إصلاحات سياسية، أوما يمكن أن نسمية الممارسة الفعلية للديمقراطية أي تمكين الشعب من المراقبة سيرة الحياة السياسية بواسطة ممثلة المنتخبين من أحزاب سياسية أو جمعيات.**[101]

لم يعد بمقدور الجزائر أن تحقيق نموذجا ناجحا يأخذ بخصوصياتها وأبعادها الثقافية والتاريخية، فأصبح عليها اليوم من الضروري أن تطبق سياسات جديدة وادخال مفاهيم حديثة تعمل على فرض وتطبيق اصلاحات عميقة في كل المجالات حيث تتماشي مع الرهانات المفروضة، فالجزائرمن البلدان النامية التى بلشرت مجموعة من الإصلاحات والتى دخلت في إطار إعادة بناء وتشكيل الإقتصاد ضمن مسار تنموي برتكز على جملة من المقومات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى أصبحت ملازمة لأية سياسة تنموية كانت ، حيث يطمح هذا التوجه الجديد إلى تحسين سير الجهاز الانتاجي واختيار اللا مركزية في اتخاذ القرار وادخال عوامل الفعلية والمردودية في كل السياسات العامة التنموية، ومنه كان للجزائر أن سطرت إنتقالها من إقتصاد مخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق، من خلال تبني نموذج تنموي جديد وهوالنظام الليبرالي وبلت هذا الأمر حتمية علىها.[102]

لقد أدركت السلطة الجزائرية وعلى رأسها الشاذلي بن جديد الرئيس خطورة الوضع القائم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة وأن الجزائر دخلت عصرا جديدا لابد فيه من تغيير لغة الخطاب السياسي وأن المواجهة مع المعارضة حتمية ، مالم يتخذ النظام السياسي اصلاحات سياسية الجذرية ولذلك اعتمد الرئيس مايعرف بسياسة الانفتاح السياسي والحوار والتغيير إلى الأفضل لأن ذلك كما يرى الرئيس هو الوسيلة الوحيدة لجمع الحكم والمعارضة في محاولة لإبعاد

---

[101] توازي خالد ، **الظاهرة الحزبية في الجزائر،(التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل)** . رسالة ماجسبير، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005/ 2006 ص101.

[102] أمحمد بن زايد، **صنع السياسة العامة في الجزائر بين المتطلبات الوطنية وضغوط العولمة. (صندوق النقد الدولي)**،مداخلة في الملتقى الوطني بجامعة سعيدة. (ب س).

شبح العنف المسلح عن الدولة، فأصدر قانون (5 يونيو 1989) والذي يقضي بإلغاء نظام الحزب الواحد والسماح بنظام التعددية.[103]

لقد أفضى المناخ الجديد إلى بروز حركية سياسية جديدة نشيطة ، مادفع بالعديد من المحللين السياسين المهتمين بالتطورات السياسية في الجزائر إلى إعتبار هذا البلد نموذجا ديمقراطيا جارفا، وبمنزلة ثورة ثانية تدشنها الجزائرفي أقل من 30 عاما، وثورة من شأنها أن تضع هذا البلد في قلب المشهد الدولي من جديد، إلا أن هذا النموذج سرعان ما أصابة الضعف، ثم الإنهيار التام بفعل عدة عوامل تتعلق بشكل خاص بقصور السلطة الحاكمة من جهة وقصور بعض النخب من جهة ثانية إن الإقرار بالتعددية وبالرغم من جوانبها الإيجابية، لم يكن لقناعة النظام الحاكم في الجزائر بقيم ومزايا المشاركة السياسة والحرية، وفسح المجال أمام بروز وصعود نخب جديدة بقدر ماعكس هروبا من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة الممثلة ضمن النظام السياسي، ويمكن الإستدلال على صحة هذا الطرح بغياب الإرادة السياسية الحقيقية لمواصلة الإصلاحات التى بشرتها الجزائر إلى نهايتها ، وهو الغياب الذي تأكد من خلال عدم اعتماد ما يمكن أن نطلق عليه تسمية العقد الوطني "أولا الاتفاق الوطني""الذي يحمي تجربة التعددية والإنفتاح على المجتمع بنخبه المختلفة.[104]

إن إنخفاض دخل الجزائري بنسبة 50%سنة 1986 هو الأمر الذي كشف بوضوح مشكلات التخطيط التى أحبطت محاولات الإصلاح الإقتصادي من أجل عملية التثبيت الإقتصادي ثم الإصلاح الهيكلي لإحداث التكيف السريع الذي تميز بالإنخفاض وبالتالي تزايد اختلال الموازين الاقتيصادية الداخلية منها والخارجية هذا الذي أعتبر مؤشرا سلبيا من شأنه أن يؤدي إلى الإنحسار البنيوي للإعانات الأجنبية لصالح السياسات التنموية والحفاظ على النظام مما دفع الحكومة بفعل سوء حالة اقتصادها إلى اختيار موفق دفاعي أكثر خاصة وأنها كانت تشهد موجات الديمقراطية مع نهاية الثمانينات.[105]

---

[103] العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر." **مجلة المستقبل العربي**، العدد 191 ، 1995،ص ص 83-94.

[104] مراد بن سعيد،صالح زياني، النخب والسلطة الايديولوجية في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، مجلة **المستقبل العربي**، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة. ص ص 79،80.

[105] برهان غليون وأخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002, ص217.

وعليه يمكن القول أن التجربة الديمقراطية الجزائرية التى أقرها دستور 1989 إنطلقت على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع التي أدت إلى إنتفاضة أكتوبر، وكذلك الطموحات والأمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد، إذ ثم إختزال الأزمة بعمقها وتشعب عواملها وتعدد جوانبها إلى مجرد فشل نمط التنظيم الإقتصادي السائد حتى ذلك الحين وضرورة إستبداله، إضافة إلى ادخال بعض الإجراء الشكلية على المستوى السياسي المتمثلة في مراجع نظام الإنتخاب بينما تم تجاهل البعد السياسي والإجتماعي للأزمة.[106]

في الأخير يجدر بنا القول أنه إذا كانت النخبة الحاكمة قد تبنت عقب الإستقلال نظاما سياسيا يقوم على نمط الحزب الوحد، وعلى الإيديولوجية الإشتيراكية، فإن التحولات السياسية فرضت عليها التكيف مع مطالب وضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية، مع منتصف الثمانينات برزت أزمة مراكز قوة في النظام السياسي بين الإصلاحيين ممثليين في البرجوازية والبيروقراطية والمحافظين الممثلين في حزب جبهة التحرير الوطني ، وتحديدا القوى المحافظة على استمرار النهج الإشتراكي، حول التوجهات والخيارات السياسية والاقتصادية للبلاد، فكان كل تيار يريد التمسك بمصالحه ونفوذه، فمن جهة أدرك الإصلاحيون أن توسع مشاريعهم من خلال استثمار رؤوس أموالهم ومن جهة أخرى حاول المحافظون الدفاع عن مواقعهم المصلحية المرتبطة بالنهج السياسي والاقتصادي القائم على الخيار الاشتراكي والحزب الواحد.[107]

لقد تم انتهاج الايديولوجية اللبيرلية والتخلي عن الايديولوجية الاشتراكية وذلك بسبب الأوضاع المتدنية التى عانت منها الجزائر مما دفع السلطة الحاكمة إلى انتهاج اصلاحات سياسية والتخلي عن النظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.

---

[106] عنصر العياشي، **التجربة الديمقراطية في الجزائر اللغة الرهانات** ، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ومؤسسة الاهرام ،قسنطينة من 29 فيفري إلى 3 مارس 1996، ص01

[107] مصطفى بلعور، حزب جبهة التحرير ومسار الاصلاحات السياسية في الجزائر، **مجلة الباحث**، عدد 04، 2006، ص97.

مطلب ثاني: مظاهرة تأثير الإيديولوجية على السياسات الاقتصادية.

لقد كان لزاما على الدولة، وخاصة حزب جبهة التحرير أن يتبنى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، أما الإصلاحات السياسية فتع ني ترسيخ المسار الديمقراطية، وقد تبين ها الجبهة وهذا يعني لها أن تتحمل الرأي والرأي الأخر المخالف، وأما مسألة الإصلاحات الاقتصادية قد طرحت إشكالية وهي كونها تمثل تراجع عن الاختيارات والأهداف الأساسية للثورة وجبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال، لكن ثم توضيح هذه القضية بالنسبة المواطنين حسب عبد الحميد مهري و أصبحت لا تفسر على أنها تراجع عن مكتسيات الجماهير بل مواصلة سياسة الإصلاحات الاقتصادية يعتبر ضرورة لصالح الجماهيري، حيث يقول السيد عبد الحميد مهري: "إذا لم نحل المشكلة الاقتصادية لا يمكننا أن نحقق الأهداف الاجتماعية لسياسة التنمية لهذا كانت الخلاصة هي أننا أوفياء للأهداف السياسية والاجتماعية لعملية التنمية، لكن طر ق التنظيم و طر ق الوصول إلى هذه الأهداف تغيرت"[108]

"إن افوازات السياسات الداخلية و ضغوط التحولات العالمية التي مست الجزائر تجلت مظاهرها في مجموعة من الإختلالات التي أصابت الاقتصاد الوطني، وصربغة بالأزمة شكلا ومضمونا، وقد زاد الأمر تعقيدا تداعيات انهيار المسار الديمقراطي، و ترد ي الأوضاع الأمنية وحالة أللاستقرار السياسي عاشتها الجزائر، لعلم أهم الأختلالات التي عرفتها الجزائر في الفترة عجز الموازنة العامة للدولة، عجز ميزانها التجاري، انخفاض احتياطها من الصرف ، ارتفاع حجم الد يون الخارجية وتزايد أ عبلءها كل هذه الأمراض أصبحت هي السمة الرئيسة للاقتصادية الجزائري، ونظرا لهذا الوضع المتدهور شرعت السلطات في اتخاذ بعض التد ابير التى من شأنها تحقيق الهدف المرجو من الاصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الانفتاح الذي أسس له دستور 1989 والمتمثل في الانتقال إلى اقتصاد السوق، و لتجسيد هذه التدابيربدأت ببرنامج سمية ببرنامج الاستقرار الاقتصادي وهو برنامج قصير المدى، والبرنامج الثاني سمى بالتصحيح الهيكلي، يهدف البرنامج الى تكييف البيئة الاقتصادية وفق مقتضيات اقتصاد السوق وكذلك أكد البرنامج على فتح رأس مال اجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين، وقد حددت حوالي 300 مؤسسة ووحدة إنتاجية و كذا العمل على تنوع الصادرات من غير المحروقات، وكذلك إنشاء

---

[108] مصطفى بلعور، **مرجع سابق** ص 103

صندوق مالي لتسهيل عمليات الخوصوصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.[109]

لقد انفتح الخطاب السياسي الرسمي أكثر على القطاع الخاص، وأعاد الاعتبار له، و ذلك من خلال قانون 82_11 الذي وضع ترخيصا مسبقا وإجباريا لكل مشروع خاص، وقد شكل هذا القانون أو الانفتاح الليبرالي في جانب الاقتصادي للمبادرة الخاصة للقطاع الخاص، وقد استتبع هذا القانون بإنشاء الديوان الوطني المكلف بالتوجيه والمتابعة والتنسيق الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

ثم صدور قانون رقم 82_13 المتعلق تشاء وسير المؤسسات الاقتصادية والذي سمع شراكة المؤسسات العمومية الجزائرية مع الاستثمارات الخارجية والتي حدد مشاركتها برأس مال الدولة 51% والطرف الأجنبي ب 49%، و فيما بتعلق بالقيود على الاستثمارات الخارجية، فقد سمح قانون العقد والقرض للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من الاستثمار بحرية .

إلا أن تحرير الاقتصاد و تجسيد الإصلاحات الاقتصادية لم ي تم بصفة نهائية وبدون صعوبات، خاصة بعد إقالة رئيس الحكومة في جوان 1991، حيث فتح الباب أمام البورجوازية لإستغلال الفترة الانتقالية بغرض تشكيل الثروة، مع التأجيل لتجسيد للإصلاحات الاقتصادية، حيث أنه منذ تلك الفترة ولغاية 2008 مازال الحديث عن تطبيقها أي الإصلاحات.

وعموما، فالسياسة الليبرالية الاقتصادية بدأت مع الرئيس الشادلي بن جديد ثم تعززت أكثر في فترة التسعينيات بعد التوقيع على اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، و قد سمحت بـرشوء قطاع خاص، ولكنه مرتبط أكثر بالدولة، وعموما هناك إسرار من قبل التحية الحاكمة على مواصلة مسار الليبرالية الاقتصادي، و هذا بسبب الضغوطات التي يمارسها المستثمرين الخواص المحلين و كذا الأجانب.[110]

أما بالنسبة للتأثير العوامل الخارجيةعلى السياسات الإقتصادية في الجزائر من وراء الوضعية المزرية التي عاشتها الجزائر إثر الأزمة الإقتصادية التي ميزها إرتفاع مستوى

---

[109] بوضياف ، **مرجع سابق** ، ص ص 217_218

[110] التحرك نحو البيرالية السياسية في الجزائر www.veecos.net

المديونية الخارجية نتيجة تدهور أسعار البترول كما سلف الذكر ، إضطرت الجزائر للشروع في مفاوضات مع كلّ من صندوق النّقد الدّولي و البنك الدّولي للإنشاء و التّعمير لغرض الحصول على القروض من أجل تخفيض عب ء الديون الخارجية و تحسين الظروف الداخلية,و تمّ ذلك من خلال تطبيق توصيات البنك الدولي في إطار ما يسمّى "مخطط تسوية الوضعية", فكانت آثار هذا المخطط و للأسف وخيمة, حيث أدى تطبيقه في سنوات 1994إلى1995 إلى أضرار كبيرة في القطاع العام,وذلك بسبب فصل ما يقارب عن أربعة آلاف عامل,و بلوغ قيمة القروض الممنوحة للجزائر في8 أوت 2002 ب89 مليون دولار أمريكي و في 29 أفريل 2003 ب 95 مليون دولار أمريكي,أما فيما يخص إقتراض الجزائر من صندوق النقد الدولي فتميزت بقروض قصيرة الأجل مما كان بالغ الأثر على عجز الجزائر عن الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المحددة (إعادة جدولة الديون). [111] هذا من جهة,ومن جهة ثانية ظهر ما يسمى بمصطلح المشروطية الذي يعني الترابط و التداخل بين شروط كلتا المؤسستين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي والتي فحواها أنّ مأزق المديونية الخارجية والركود الإقتصادي يعود إلى أخطاء في السياسات الإقتصادية الكلية الداخلية التي وضعتها الجزائر و للخروج من هذا المشكل يتعين عليها إحداث تغيرات جذرية في هذه السياسات حتى ولو تمّ ذلك على حساب الأهداف الإجتماعية. [112] وتمثلت هذه المشروطية في برامج التعديل الهيكلي و التي تقوم على المرتكزات التالية:

-إصلاح المنظومة المالية:الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.

-تخفيض قيمة العملة (الدينار)

-إلغاء الدعم على أسعار المواد الأساسية

-تحرير التجارة الخارجية و إلغاء الحواجز الجمركية.

- تنمية القطاع الخاص.

---

[111] حادي عثمان ، جدلية نمط التسيير الاقتصادي في ظل المرحلة الانتقالية، محاضرات مقدمة للسنة الثانية قسم العلوم السياسية ، جامعة سعيدة، 2010/2009.

[112] موسى ابراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**. بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 1998، ص 286.

-تحرير الأسعار[113].

إضافة إلى الشروط التي فرضتها الإتحاد الأوروبي على الجزائر والتي تمثلت في:

- العمل على المستوى القطري بترسيخ مبادئ لاديموقراطية،
- إقامة جهاز يسعى إلى معرفة وتحديد مصادر الخطر و التهديد بين دول المنطقة،
- الإتفاق حول نزع الأسلحة الدمار الشامل و السيطرة على تصدير الأسلحة التقليدية ،
- إزالة كافة العوائق الجمركية و غير الجمركية بحلول سنة 2010،
- تشجيع الإستثمار الخاص.[114]

وما يمكن قوله أن كل هذه المنظمات الدولية الليبرالية كان لها إنعكاسات واضحة ودور مؤثر في توجيه السياسات الإقتصادية الجزائرية وفق مقتضياتها ومصالحها الشخصية.

في ظلّ الأوضاع الإقتصادية الجديدة أبدت الجزائر نيتها في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 حيث مرت بمراحل إنطلقت أول جولة من المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة, ثم المرحلة الثانية من المفاوضات سنة 2000 إلى 2002 حيث عملت الجزائر على تحسين سياستها الإقتصادية وفق للسياسات المعمول بها في المنظمة، وتلى ذلك المرحلة من المفاوضات الثنائية والمتعددةالأطراف، فهي تتعلق بعدة ميادين مختلفة (الميدان الفلاحي والصناعي.....) وقد طالبت كل من الولايات المتحدة الأوروبية والإتحاد الأوروبي من الجزائر إلغاء التعريفة الجمركية المزدوجة على الغاز والكهرباء.[115]

بهذا الصدد كان للولايات المتحدة الأمريكية يد في التأثير على صنع السياسات العامة للدولة الجزائرية من خلال تقديم معونات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة,ومن خلال ضمانات البنوك

---

[113] بن زايد، **مرجع سابق**.

[114] قط سمير ، "تأثير المشروطية الدولية في عملية رسم السياسات العامة في البلدان النامية: حالة الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني : السياسة العامة ودورها في بناء الدولة لتنمية المجتمع، جامعة سعيدة 2009.

[115] ناصر دادي عدون، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**. الجزائر: دار النهضة العامة،(ب ط)، 2003، ص ص 145-148.

الأمريكية للحصول على قروض للجزائر ثم الضغط على سياساتها,إضافة إلى ذلك تسجل حضور فرنسا كشريك تقليدي و كمؤثر في توجيه السياسات العامة في الجزائر.[116]

من خلال التطرق للإصلاحات التى قامت بها الجزائر سواء في المجالات المختلفة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، والتحول نحو إيديولوجية جديدة متأثرة في ذلك بأوضاع الدولية التى كان لها بالغ الأثر على الأحدث التى وقعت في الجزائر سواء في الجانب السياسي وهو التوجه نحو التعددية الحزبية والتخلي عن النظام الحزب الواحد أو على الجانب الإقتصادي والتوجه نحو إقتصاد السوق وإنتهاج الإيديولوجية الليبرالية.

مبحث ثاني: مطلب ثالث: مظاهر تأثير الإيديولوجية على السياسات الاجتماعية.

لقد كان للإيديولوجية الجديدة بعد الإصلاحات التى قامت بها الجزائر تأثير واضع على السياسات العامة في الجزائر سواء كانت سياسات إقتصادية كما ذكر سلفا أو السياسات الإجتماعية التى ستحاول التطرق المظاهر هذا الثأثير فيها، غالبا مايتم تعريف السياسة الإجتماعية بأنه ا "الخدمات الإجتماعية مثل: التعليم الصحة والوظيفة والأمن الإجتماعي" ،وتعني السياسة الإجتماعية أيضا إعادة توزيع الثروة والحماية والعدالة الإجتماعية، بحيث تكون السياسات الاجتماعية حول جلب الشعب إلى مركز صنع السياسات وتوجيه حاجاتهم ورغباتهم عبر القطاعات التي تولد الإستقرار والتماسك الإجتماعي وهي أيضا أداة تستعملها الحكومات عملها لتأمين الدعم السياسي للموطنين وترقية النتائج الإقتصادية.[117]

سنحاول إختيار سياسة إجتماعية ومحاولة تبيان مظاهر ثأثير الإيديولوجية عليها بعد الإصلاحات السياسية و التحول نحو التعددية الحزبية في الجزائر، وإن البحث في موضوع السياسات العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر لا يمكن تناوله بشكل واضع دون إدراجه ضمن السياق العام وربطة بإشكالية التشغيل م عضلة للتشغيل بصرفة عامة،هذه الإشكالية التى أصبحت تمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها مختلف البلدان المتقدمة منها والنامية عامة والعربية خاصة وذلك بالنظر إلى ماتمثله النسبة المرتفعة لهذه الشريحة الإجتماعية التى تتجاوز

---

[116] بدري ابتسام، "التحديات الداخلية والخارجية المساهمة في عرقلة وجود سياسات عامة فاعلة". مداخلة في الملتقى الوطني السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة سعيدة ، 2009.

[117] مسعود البلي: "**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 35.

ثلتي مجموع سكان هذه البلدان حيث تبدأ هذه الصعو بلت بعدم وضوح وإستقرار سياسات التشغيل التي تتأثر بالتقليات السياسية والإقتصادية الناتجة عن التح ول من النهج الإقتصادي الم وجه إلى النهج الاقتصادي الليبيرالي ولقد أدى التحول إلى نظام السوق في الجزائر مطلع التسعينيات إلى ظهور إشكالات م عقدة أمام الهيئات العم ومية السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، تتصدرها صعوبة التوقيف بين المكاسب الإقتصادية والت ضحيات الإجتماعية وخاصة ما تعلق منها بالإختلالات الكبيرة التى وقعت في سوق العمل،والمتميزة بالتراج ع الحاد في العروض العمل، مقابل التزايد المستمر في الطلب على الشغل، مما جعل الموضوع الشغل يقفز إلى المراتب الأول ضمن أولويات برامج التدمية الإقتصادية والإجتماعية، ومما زاد من خطورة هذه الإختلالات في معادلة العرض والطلب في سوق العمل في الجزائر تلك ال نسب المرتفعة للبطالة التى سجلها مقياس إستقرار السوق،والتى تجاوزت في وقت من الأوقات ع تبة الثلاثين بالمائة ،لتصبح بلا منازع الشغل الشاغل للحكومة ومختلف الهيئات العمومية المركزية والمحلية،بل وكان لها الدور الكبير في دوافع وأسباب المأساة الوطنية التى عاشتها الجزائر.[118]

وإذا كان التحول إلى النظام الليبيرالي لم يكن وحده السبب في أزمة التشغيل في الجزائر،ذلك أن هشاشة الإسقرار الإقتصادي والإجتماعي الذي كان سائد قبل ذلك، بسبب تحكم الإدارة في هذه الإستقرار قد شكل أحد أسباب انهيار هذا الإستقرار في سوق العمل في ظل التس يير الإداري قبل التحول إلى التسيير الليبيرالي،فإن هذا التحول كشف ضعف ال نسيج الإقتصادية في توفير فرص العمل الكافية لتغطية الطلب المتزايد.

على سوق الشغل،كما كشف ضعف المؤسسات والهيئات المكلفة بتنظيم وتسير سوق العمل في الجزائر، بل إنعدام آليات التحكم في سوق العمل في الجزائر بصفة كلية ؛ وإذا لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال السنوات الرخاء الإقتصادي في سنوات الستنيات والسبعنيات،والى منتصف الثمانينات بحكم المو راد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول أنذاك، فإنه ما أن بدأت هذه الأسعار في الإنخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز،بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى إنشغالات والتحديات الإقتصادية والإجتماعية

---

[118] لحسن عبد القادر، "**استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة** "، مداخلة في الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

للمؤسسات الرسمية وغير رسمية،حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأت في الإرتفاع من 17%في 1987 إلى 28%سنة 1995ليصل حدود في 1999بنسبة 30%هذا الإرتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية مرتبطة،أبرزها سياسات إعادة الهيكلة الإقتصادية التى شرعت فيها بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي لإقتصاديتها مع المؤسسات المالية الدولية، ورغم محاولات هذه الدول الحد من هذه الزيادة عن العديد من البرامج و المشاريع التي صاحبت هذه التحولات، و التي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة و غير مدروسة بصفةعلمية .مما جعلها غير فاعلة للحد من الظاهرة، حيث زاد الوضع تعقيدا وأصبحت مهمة مكاتب التشغيل صعبة لاسيما مع شريحة الشباب المتخرج حديثا من الجامعات والمعاهد الداخلين لسوق العمل لأول مرة.[119]

إن مايميز سوق العمل في الجزائر هو نمط تشغيل المرتكز على النمو الإقتصادي المتولد عن إستغلال الموارد الطبيعية وفي طبيعة البطالة التى ترتفع نسبتها لدى الشباب وخريجي الجامعات، وكذلك الإعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص عمل، إضافة ضعف بيئة الأعمال ومحدودية القطاع الخاص وعدم وجود إستراتيجية واضحة لدمج القطاع غير نظامي في التنمية الإقتصادي.[120]

إن سوق العمل في الجزائر تميز خلال فترة تطبيق برامج التنمية، بالتعدد في التشريعات المنظمة له وكذا تعدد وتنوع المؤسسات والأجهزة القائمة على تنفيد سياسات التشغيل، ولو أن هذا التعدد قد يؤدي إلى تداخل المهام والصلاحيات إلا أنه يؤدي إلى توسع عملية خلق مناصب الشغل إعتبارا من أن لكل جهاز سياسية المنتهجة في الحد من البطالة.

إن سياسات التشغيل في الجزائر مازالت تخضع لمنطق الدولة الريعية، فتناقص معدلات البطالة ليس مرتبطا بمعدلات النمو الاقتصادي المحققة بقدرما يرتبط بإرتفاع أسعار النفط وانخفاضها، أي مرتبط بمعدلات الإرفاق العام المتعلق بما تحققه الخزينة من عوائد نفطية، إن هذا المنطق الذي يغلب على سياسات التشغيل يجعلها أداة في يد الحكومة لشراء السلام الإجتماعي وإخماد الاحتجاجات التى تحدث في أوسط الشباب والباحثين عن العمل كما أن إعتماد الدولة

---

[119] لحسن، **مرجع سابق.**

[120] مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2010، ص 200.

لبرامج التشغيل المؤقت لايعد حلا دائما لمشكلة البطالة، مما يدفع بالمستفدين منها بضرورة ادماجهم في مناصب دائمة.[121]

إن تبني الحكومة سياسة التشغيل المؤقت الذي مس الفئات العمرية من 16 الى 27 سنة من جهة ومن جهة ثانية حاولت السلطة أن تنتهج نظام ادماج مهني للشباب والذي ركز على شكلين من الوظائف، الأولى مدفوعة الأجر ذات المبادرة المحلية أما الثانية خلق وظائف في إطار مشاريع يقترحها الشباب أين تمنح مساعد ات مالية نسبتها 30% من تكلفة المشروع في إطار الصندوق الوطني لترقية التشغيل.

فيما بعد تغيرت فلسفة التشغيل خلال الفترة 1999الى2014 حيث تميزت بتبني الحكومة قيم اقتصاد السوق الجديد، معتمدة في خلق مناصب شغل على سياسات الاستثمار تحديد ا الاستثمار الخاص أي التركيزعلى القطاع الخاص في خلق مناصب شغل ،والتقليص ما أمكن من التشغيل في القطاع العمومي بالاضافة الى اعتماد نظام المقاولتية وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وهنا أصبح التركيز في التخفيض من حدة البطالة على أسلوب التشغيل التعاقدي (عقود ما قبل التشغيل)[122].

وفي الختام يمكن أن نشير الى أن سياسة التشغيل في الجزائر من الاصلاحات التي عرفتها ومحاولة الحكومة المتعاقبة الرفع من هذه السياسة لما لها ت أثير واضح على الاستقرار في البلاد إلا أنها لا زالت تعاني ولازالت دون المستوى المطلوب.

---

[121] قميحة رابح، "**سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2012/2001**"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة تيزوزو، 2014/2013، ص 170.

[122] زيدان ،**مرجع سابق**.

خاتمة

تم تناول في هذه الدراسة موضوع أثر العامل الإيديولوجية على رسم السياسات العامة في الجزائر، انطلاقا من مقاربة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار الجانب النظري للسياسة العامة وكذلك للإيديولوجية ،ودراسة واقع تأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في الجزائر خلال الحقبتين المميزة تبين التي مر بها النظام السياسي الجزائري، فالمرحلة الأولى بمميزاتها واعتمادها كخيار سياسي وكذا تبني النهج الاشتراكي، وأما بالنسبة للمرحلة الثانية التي تزامنت مع الظروف والتحولات التي شهدتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988على مختلف المستويات، خاصة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذه المرحلة التي سميت بمرحلة الانتقال الديمقراطي وما صاحبها من إصلاحات عديدة تمثلت في دستور1989،

وعلى ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة نستخلص النتائج التالية

النتيجة الأولى:

أدى تطور البيئة المحيطة بالنظام السياسي في الجزائر غداة الاستقلال إلى محاولة منه إرساء دعائم هذا النظام الحديث النشأة على أساس ما تم بناءه خلال الثورة وخاصة جبهة التحرير الوطني من معتقدات وتوجهات تجسدت فيما بعد في انتهاج الإيديولوجية الاشتراكية كإيديولوجية للبلاد ولقد تم دعم هذا القرار من خلال الدساتير في تلك المرحلة من خلال دستور 1963وكذلك دستور 1976وحتى المواثيق أكدت ذلك.

النتيجة الثانية:

لقد بدى واضحا كل الوضوح طغيان الإيديولوجية الاشتراكية على الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية وذلك من خلال تبني السلطة الحاكمة نظام الحزب الواحد الذي كرس كل الوسائل من أجل إنجاح التجربة الاشتراكية في الجزائر،أما على الصعيد الاقتصادي فقد

حاولت الدولة إنجاح المخططات الاقتصادية المتمثلة في الثورة الاشتراكية والثورة الزراعية من خلال المخططات التالية:

_ المخطط الرباعي الأول: 1970إلي 1973،

_ المخطط الرباعي الثاني: 1974إلي 1977،

_ المخطط الخماسي الأول:1980إلى1984،

_ المخطط الخماسي الثاني1985إلى1989.

أما على المستوى الاجتماعي فلقد حاول النظام السياسي من خلال الحزب الحاكم حزب جبهة التحرير الحصول على الدعم الشعبي ، حيث أولى أهمية كبيرة للحفاظ على تأييد من خلال عملية التغلغل في أوساط الجماهير و تعبئة قوى المجتمع من أجل تحقيق نهج الثورة الاشتراكية .

النتيجة الثالثة :

لقد بدأ جليا سيطرة السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية الذي كان يجمع بين رئاسة الجمهورية وقيادة الحزب على عملية صنع السياسة العامة في الحق بقالأحادية الحزبية ، والدور الذي انفرد به الحزب تقريبا في عملية صنع لدرجة الانطباق برنامج الحزب مع برنامج السياسة العامة الذي تقدمه الحكومة ، والتغييب الكلي لباقي الفواعل الرسمية الأخرى في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر. وهذا ما يثبت الفرضية الأولى : ت لعب الإيديولوجية دور كبيرو مؤثر في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر، كذلك الفر ضية الثالثة كثيرا ما تحمل السياسات العامة المبادئ الإيديولوجية التي يؤمن بها صانعها.

النتيجة الرابعة:

لقد كان لأوضاع الم زرية التي عرفتها الجزائر خلال فترة أواخر الثمانينات البالغ بالدفع النظام السياسي الجزائر ي إلى تغيير نظامه من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية نتيجة

لإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل تصحيح الأوضاع المتد ەورة، كما فرضت عليها التغيرات العالمية الخارجية تغير الإيديولوجية إلى أيديولوجية ليبرالية وانتهاج نمط اقتصاد السوق كخيار اقتصادي جديد والتخلي عن الاقتصاد الموجه.

كما أن هذا التحول نحو الت عيدية الحزبية أثر هو الأ خر على عملية صنع السياسية العامة من خلال تقليص دور السلطة التنفيذية وبروز دور الفواعل الرسمية الأخرى ولو بمساهمة بسيطة، كما برزت الفواعل جديدة غير رسمية ك المجتمع المدني،والأحزاب وغيرها حيث انعكس التوجه الإيديولوجي الجديد نحو الليبرالية على عملية صنع السياسة العامة، وقد توضح ذلك من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات الدولة في هذا المجال، مع مراعا ة التحول الجديد، والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للجزائر، لقد اتضح تأثير الإيديولوجية بما تحمله من معتقدا ت على عملية صنع السياسة العامة في الجزائر، سواء في الفترة الأحادية مع الاشتراكية أو في الفترة التعددية مع الإيديولوجية الليبرالية.

قائمة المراجع

I – المصادر:

أ–القرآن الكريم.

II– قائمة المراجع باللغة العربية :

أ– الكتب:

1.ابراهيم موسى **العلاقات الاقتصادية الدولية**. بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 1998.

2.أندرسون جيمس، **صنع السياسات العامة** ، ترجمة : عامر الكبيسي ، ط 1 ، الأردن : دار المسيرة ، 1999 .

3.بلحاج صالح ، **النظام السياسي الجزائري من 1962إلى 1978 السلطة المؤسسات الاقتصادية والسياسية الايديولوجيا**. الجزائر:دار الكتاب الحديث،2013.

4.بو شعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري** ، ط2، الجزائر: دار الهدى عين مليلة، ، 1993.

5.توم جي بالمر، أخلاقيات الرأسمالية، ط 1، ت محمد فتحي خضر، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013، ص 78.

6.حافظ أشرف، **إيديولوجيا النظم السياسية والإسلام** ، ط1،عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

7.الحمد تركي، **دراسات إيديولوجية في الحالة العربية** ، ط01 ، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، أيار ، 1992.

8.الخزرجي ثامر محمد كامل ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** . عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2004،

9.الخزرجي كامل محمد ثامر ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة)**. عمان: دار المجدلاوي، ط1،2004.

10. خليفة عبد الرحمن، **إيديولوجيا الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1996.

11. رخيلة عامر، **التطور السياسي والتنظيمي للحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

12. الرياشي سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

13. زايد أحمد ، **الدولة في العالم الثالث** .ط 1، القاهرة: دار الثقافة، 1985، ص 162.

14. شرفي ميلود،**الجزائر ... من عمق المأساة إلى تفتق الأمل** ، تقديم أويحي، الجزائر، ب د ن، 2009.

15. الطيب حسن أبشر، **الدولة المعاصرة دولة المؤسسات.** القاهرة:دار الثقافة للنشر،2000 .

16. عبد اللطيف الحديثي مها، **النظام السياسي والسياسة العامة**، مركز الفورات للتنمية والدراسات الإستراتيجية.

17. عدون ناصر دادي ، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة** . الجزائر: دار النهضة العامة،(ب ط)، 2003.

18. العزاوي وصال نجيب، **مبادئ السياسة العامة** ، ط01، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004 .

19. عماد عبد الغني، **سوسيولوجيا الثقافة:المفاهيم والإشكاليات ... من الحداثة إلى العولمة**،ط1 ، لبنان: مركز الوحدة العبي ، 2006.

20. غليون برهان وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

21. الفهداوي خليفة فهمي **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** ،ط1،الأردن،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2001 .

22. القريوتي محمد قاسم، **رسم وتنفيذ وتحليل السياسة العامة** ، الكويت ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 2006 .

23. قيرة إسماعيل، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2002.

24. لاين جورج، **الإيديولوجية والهوية الثقافية، الحداثة وحضور العالم الثالث** ، ط01 ، ت، (فريال حسن خليفة)، القاهرة، مكتبة مدبولي ، 2002.

25. مسعد نيفين، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، بيروت: حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز، 2010.

26. المغربي كامل محمد، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة** ، ط1، الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2001.

27. المنوفي كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة** ،الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

28. نصار ناصيف، **الإيديولوجية على المحك ، فصول جديدة في تحليل الإيديولوجية ونقدها** ، ط1 ، لبنان ، دار الطبعة للنشر والطباعة ، 1994.

29. هلال علي الدين، مسعد نفين، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير.** بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000،

30. ياغي عبد الفتاح، **السياسات العامة النظرية والتطبيق** . مصر : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2010 .

ب- المجلات :

1.بلعور مصطفى، حزب جبهة التحرير ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، **مجلة الباحث،** عدد 04، ،2006 .

2.بن سعيد مراد، زياني صالح ، النخب والسلطة الايديولوجية في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، مجلة **المستقبل العربي،** قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

3.عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2010.

4.عبد النور ناجي، "البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، **مجلة التراث العربي** العدد 108، جامعة الجزائر.

5.علي محمود، خمش حنان ، "العلاقات الدولية والإيديولوجية: مقاربة ماركسية"، **مجلة المفكر**، العدد10، (ب س ن)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة.

6.عنصر العياشي، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر. » **مجلة المستقبل العربي**، العدد 191، 1995.

ج- النصوص القانونية:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1963.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1976.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ميثاق الوطني 1964**، الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1964.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ميثاق الوطني 1976**، الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1976.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني**، في المؤتمر الوطني الرابع1979.

د- الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1.البلي مسعود: "**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009،

2.بوضياف محمد، **مستقبل النظام السياسي الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007/ 2008.

3.بونوة نادية ، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر** ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010/2009.

4.حسيبة غارو، "**دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر من 1997، 2007**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعولم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2011/ 2012.

5.خالد توازي، **الظاهرة الحزبية في الجزائر،(التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل)** . رسالة ماجسبير، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.

6.رابح قميحة ، "**سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2012/2001**"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة تيزوزو، 2014/2013، ص 170.

7.صبح محمد علي محمود، **إدارة الدولة في الإسلام : دراسة تأصيلية بمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي** ،(أطروحة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2011).

8.طيلب أحمد، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني اقتصادي واجتماعي** ، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2007.

9.قرقاح ابتسام، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع سياسة عامة في الجزائر (1989 – 2009)**، رسالة ماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2010 .

10. مفيدة لمزري ، **مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر** ، رسالة ماجستير، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ب.س.

11. وفاء عرباوي وآخرون، **الفواعل الرسمية وغير الرسمية لصنع السياسة العامة دراسة حالة الجزائر**، رسالة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012 .

ه- المطبوعات:

1.رضوان بروسي، **تحليل السياسة العامة**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الرابعة علوم سياسية، جامعة سعيدة، سنة 2010 – 2011.

2.زيدان جمال ، **تحليل السياسات العامة** ، محاضرات ألقيت لطلبة السنة الرابعة علوم سياسية ، جامعة سعيدة ، 2012 – 2013.

3.زيدان جمال ، **تحليل السياسات العامة في الجزائر** ، محاضرات مقدمة لسنة الثانية ماستر سياسات عامة وتنمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة 2014-2015.

4.عثمان حادي، **جدلية نمط التسيير الا وتصادي في ظل المرحلة الانتقالية** ، محاضرات مقدمة للسنة الثانية قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2010/2009.

5.منصور بن لرنب، **محاضرات نظام الحكم في الإسلام**، مطبوعة ألقيت على طلبة الدراسات العليا، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2000.

و- المداخلات:

1.ابتسام بدري، "**التحديات الداخلية والخارجية المساهمة في عرقلة وجود سياسات عامة فاعلة**". مداخلة في الملتقى الوطني السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة سعيدة ، 2009.

2.بن زايد أمحمد، **صنع السياسة العامة في الجزائر بين المتطلبات الوطنية وضغوط العولمة. (صندوق النقد الدولي)**، مداخلة في الملتقى الوطني بجامعة سعيدة. (ب س).

3.زوامبية عبد النور ، **دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع** ، مداخلة، بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة 2009.

4.سمير قط، "**تأثير المشروطية الدولية في عملية رسم السياسات العامة في البلدان النامية: حالة الجزائر**" ، مداخلة في الملتقى الوطني : السياسة العامة ودورها في بناء الدولة لتنمية المجتمع، جامعة سعيدة 2009.

5.عبد القادر لحسن، "**إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة** "، مداخلة في الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

6.عنصر العياشي، **التجربة الديمقراطية في الجزائر اللعبة والرهانات**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الأهرام، قسنطينة من 29 فيفري إلى 3 مارس 1996.

7.عنصر العياشي، **التعددية السياسية في الجزائر الواقع والأفاق**، ندوة مقدمة لجامعة أل البيت والمعهد الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، بتاريخ 18-19 ماي 1999، الأردن.

ز- دراسات منشورة عبر الإنترنت:

1. http//:www.alawam.org/article10101.ht مقالة بعنوان : أفكار أولية حول مفهوم الإيديولوجية.

2. http//WWW.djazairess.com/elmostakbal . التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر

3.http// : www.aljabriabed.net/n°904mazuz.htm مقالة بعنوان:**النظام السياسي والسياسة العامة** ،.

4.http// :www.Fcdrs.com النظام السياسي الجزائري.

5.http//: www.hggdfvhgdm.com. خليل حسن، **دراسات السياسة العامة، دراسات اقتصادية دراسيا إستراتيجية دراسات اجتماعية**

6.http//ar-wikipiedia.org/wiki / : **تاريخ النظرية الرأسمالية**

7.Http//www.qF.org.qa/news-ar/work shop-series-on-public-policy-in islam-ar. مقالة صحفية: **سلسلة ورش عمل حول السياسة العامة في الإسلام** ، تاريخ النشر :2013/12/01 .قطر

8.http:// albayan.co.uk/rsc/article02.aspxID مها عبد اللطيف ، **النظام السياسي والسياسة العامة**

مكاوي أيوب، الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. www.uminsamia.net 9.http://

في 2009/2/15, **abadi** http://legalcounsel.own0.com/t111-topic

النظام الاشتراكي. 07:11

10. http://www.elbassair.net/bouhouth/2014/secondaire/3/philo/1/14

هل تفضل النظام الرأسمالي أم الاشتراكي؟.doc

بن لغويني عبد الحميد، 10/01/2015. http://www.startimes.com. 11.

مقومات دولة القانون ومدى انطباقها في الجزائر.

-لقاء تلفزيوني مع الدكتور، محمد حسان، قناة الرحمة، 2014.

ملخص

كانت الميزة البارزة للمجتمعات الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية ،هي زيادة واتساع دور الدولة و تدخلها في جميع الجوانب سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية وذلك من خلال ما روجت له كل من المدرسة الاشتراكية و المدرسة الرأسمالية، تزامن ذالك مع استقلال العديد من الدول التي كانت تحت طائلة الاستعمار لسنوات عديدة، ومن بين هذه الدول الجزائر هذه الدول الحديثة حاولت بناء نظمها السياسية وذلك من خلال اختيارها لإيديولوجيتها التي ستكون بمثابة الرجعية التي على أساسها ترسم كل توجهاتها وخاصتنا التوجه المهم في أي دولة وهو الجانب الاقتصادي.

لقد واجهت تلك الدول مشاكل عديدة بسب الأوضاع المتردية التي خلفها الاستعمار، لذلك سعت إلى بناء مجتمعاتها من جديد من خلال تبني حكوماتها استراتيجيات تنموية شاملة التي عبرت عنها في شكل برامج سياسات عامة، تلك السياسات التي كانت تصنع في إطار محدد لا يتعدى توجهات واختيارات النخبة الحكمة ويجسد إيديولوجيتها .
حيث مثلت التنمية الوطنية الهدف الأول والرئيسي التي عملت الجزائر على تحقيقه، فتم التركيز على الجانب الاقتصادي من ترسانة من الإصلاحات أخذت شكل سياسات عامة مست القطاعات الحساسة .

على هذا الأساس اهتمت الدراسة بمقاربة كيف ينعكس تأثير الإيديولوجية على عملية صنع السياسات العامة في الجزائر،من حيث ان هذه العملية تشترك فيها العديد من الفواعل في ظل الظروف المحلية الوطنية وكذلك الظروف الخارجية.

من خلال هذا الطرح تم بلورت **إشكالية** الدراسة في : سؤال مفاده أن العوامل الإيديولوجية تعتبر من المحددات الرئيسة لرسم لسياسات العامة داخل النظام السياسة الاقتصادية و الاجتماعية لدول الأمر الذي يثير سؤالين هامين.

-كيف أثرت الإيديولوجية بما تضمنته من أفكار ورؤى على عملية صنع السياسات العامة في الجزائر؟

- و هل اختلف تأثير الإيديولوجية خلال فترة الأحادية الحزبية و فترة التعددية.؟

للإجابة على هذه الإشكالية حاولنا وضع إطار زماني للدراسة التي احتوت على مرحلتين الأول مرحلة الأحادية الممتدة ما بين 1962 إلى 1989 ، و المرحلة الثانية الممتدة بعد التعددية الحزبية أي سنة 1989 أما بالنسبة للإطار المكاني فهو الجزائر بطبيعة الحال ، كما ثم تمحور الدراسة على مجموعة فرضيات هي كتالي:

فرضية أولى: تلعب الإيديولوجية دور كبير و مؤثر وهام في عملية صنع السياسات العامة.

- فرضية ثانية: اختلف تأثير الإيديولوجية على عملية صنع السياسات العامة خلال الحقبتين الأحادية و التعددية في الجزائر.

- فرضية ثالثة : كثيرا ما تحمل السياسة العامة المبادئ و القيم الإيديولوجية التي يؤمن بها صانعون.

- فرضية رابعة: قد يأخذ تأثير الإيديولوجية في صنع السياسات العامة شكلا سلبيا و أخر إيجابيا.

- فرضية خامسة: تتغير درجة تأثير الإيديولوجية بحسب الإمكانيات و العوامل المتوفرة لصانع السياسة العامة.

يمكن القول بعد الإطلاع والبحث لا يوجد دراسات تعالج هذا، غير أن موضوع السياسات العامة على حدى قد تم تناوله من قبل

بعض الدارسين، أمثال جيمس أندرسون في كتابه **صنع السياسات العامة** الذي عالج فيه موضوع السياسة العامة من حيث التطرق إلى مفهومه وبيئة وصناعته، وكل الجوانب التي تحيط بالموضوع غير أنه ركز اهتمامه فيه على الدول المتقدمة، أيضا **السياسة العامة منظور كلي في النية والتحليل** لمؤلفه فهمي خليفة الفهداوي، حيث أراد أن يجمل معظم الآراء والتوجهات الفكرية، والإيديولوجية التي تلم بكل الجوانب النظرية المحيطة بهذا الموضوع،كذلك كتاب خليل حسن بعنوان **السياسة العامة في الدول النامية** لكن المطلع لهذه المؤلفات لا يجدها قد تطرقت إلى دراسة السياسة العامة لحالة الجزائر، كذلك هو الأمر بالنسبة لدراسات المتعلقة بالإيديولوجية، فهي الأخرى منعدمة تقريبا إلا بعض المؤلفات التي لمحت فقط للظاهرة كما في كتاب **دراسات إيديولوجية في الحالة العربية** لمؤلفة تركي الحمد، وكذلك كتاب **الإيديولوجية و الهوية الثقافية الحداثة وحضور الع الم الثالث** لمؤلفه جورج لارين.

فمن النادر وجود دراسات وبحوث تتحدث عن حالة الجزائر في مجال السياسات العامة ومدى انعكاسات الإيديولوجية عليها مع تسجيل على وجه الاستثناء بعض الدراسات التي لم تتطرق للموضوع بل لمحت له من خلال دور الأحزاب مثلا كرسالة ماجستير بعنوان **: مساهم ة الشعب في السلطة من خلال النظام الح زبي في الجزائر** وكذلك أطروحة دكتوراه لمحمد بوضياف بعنوان **مستقبل النظام السياسي الجزائري.**

لقد تعددت الدراسات التي تبحث موضوع السياسات العامة حيث أن المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي للإجابة على السؤال الجوهري الذي طرحه " **هارولد لازويل**"من يحصل على ماذا ومتى وكيف ؟. كما تمثل نتاج لتطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية ، وكذلك في كونها تمثل الجانب الأدائي للحكومات والفعل السياسي وبذلك هي العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها، كما أن هذه الأخيرة تعتمد على عدة نماذج في اتخاذ قراراتها بحسب الظروف وكذلك الموارد المتاحة وأولوية الموضوع محل النقاش،فهي عملية تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية و البيئة المحيطة وأيضا تحمل السياسة العامة المبادئ والقيم الإيديولوجية التي يؤمن بها صانعوها،حيث تختلف عملية صنع السياسات العامة حسب المنظورات الإيديولوجية، فهي ترسم وفق المبادئ التي يحملها ويؤمن بها سواء كان هذا المنظور إسلامي،اشتراكي،رأسمالي.

وبالرجوع الى حالة الجزائر نجد أن تأثير الإيديولوجية بدى واضحا على عملية صنع السياسات العامة، وذلك منذ الفترة التي أخذت فيها الجزائر بنظام الأحادية الحزبية وحددت فيه الاشتراكية كخيار إيديولوجي لها، وتم التأكيد على ذلك من خلال دستور البلاد 1963 وسخرت كل الإمكانيات من اجل إنجاح هذا الاختيار،فتبنى الحزب الحاكم التوجهات الاشتراكية من جهة ومن جهة ثانية أصبح للحزب الحاكم في تلك الفترة الحق في صياغة ورسم السياسة العامة للدولة وتقييمها وتقويمها بما يتوافق مع معتقدات الحزب وعدم الخروج عن إطاره الإيديولوجي المعلن ،وتم التأكيد على ذلك مرة أخرى من خلال ميثاق 1964 وميثاق 1976 ودستور 1976 ، غير أن فشل تسيير الإيديولوجية الاشتراكية والظروف الأوضاع التي بدأت في التدهور بسب انخفاض أسعار البترول والتغيرات العالمية كلها عوامل دفعت بالجزائر إلى اعادة النظر في قراراتها والأخذ بمجموعة من **الإصلاحات** لتحسين الاوضاع ،فتوجهت نحو إيديولوجية جديدة هي الإيديولوجية اللبرالية تزامن ذلك مع اعلان النظام السياسي دخول مرحلة جديدة وهي مرحلة التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 ،كم كان للإيديولوجية اللبرالية هي الأخرى تأثيرها على عملية رسم السياسات . لقد اختلف التأثير الإيديولوجي على عملية صنع السياسات العامة خلال الفترتين المميزتين التي عرفها النظام السياسي الجزائري ففي الفترة الأولى كانت السلطة التنفيذية هي التي تتولى زمام الأمور وانفردت بعملية الصنع و كان بارزا أنها تسعى لتحقيق المبادئ الاشتراكية، أما في ما يتعلق بالمرحلة الثانية تم إشراك فواعل أخرى في عملية الصنع وتقلص دور السلطة

التنفيذية هذا باعتبار أن الديمقراطية تتجسد في الدول اللبرالية. و في الأخير بعد طرح هذه المقاربة نجد أن انعكاسات فلسفة السلطة الحاكمة بما تحمله من أفكار ومعتقدات، وباعتبار أن النخبة الحاكمة هي المخولة بعملية صنع السياسات العامة نجد أن تلك السياسات تنحصر ضمن ذلك الإطار الفكري والعقائدي لها، نجد أن ما حصل في الجزائر خلا ل الفترة **الأولى** أن السياسات فيها كانت ترسم من طرف الحزب الحاكم الذي كان يصنع السياسة العامة على أساس الإيديولوجية المنتهجة أي **الاشتراكية** وتحقيق أهدافها.أما في ما يخص المرحلة **الثانية** بعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة بسب الأوضاع التي وصلت لها حالة الجزائر، كانت أولها إصلاحات سياسية تم الإعلان عن التعددية الحزبية في دستور 1989 و التوجه نحوى إيديولوجية جديدة نحو اقتصاد السوق حيث تم بلورة السياسات العامة على هذا الأساس و ظهور فواعل جدد في عملية الصنع وتراجع دور السلطة التنفيذية، وتوجه نحوى خوصصة الشركات وفتح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي ودخول الجزائر المنظمة العالمية للتجارة ،هذه كلها مظاهر تدل على التوجه إلى **الإيديولوجية اللبرالية**.